

# الفصل السادس

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وأبرز التطورات السياسية في مصر حتى انتصار أكتوبر

١٩٧٣

أولاً: الأوضاع السياسية في مصر قبيل الثورة.

ثانياً: مقدمات الثورة.

ثالثاً: هل كان انقلاب أم ثورة.

رابعاً: الثورة وأعلان الجمهورية.

خامساً: الثورة والتعليم.

سادساً: عبد الناصر وحرب ١٩٥٦.

سابعاً: الوحدة المصرية السورية.

ثامناً: حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧.

تاسعاً: حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

أولاً: الأوضاع السياسية في مصر قبيل الثورة:

وفي أوائل عام ١٩٥٠ أعيد فتح المفاوضات، واستمرت ثمانية عشر شهراً وقد تركزت حول انسحاب القوات البريطانية، ولما طالّت المفاوضات واتضح مراوغة الإنجليز في الانسحاب ازداد قلق الرأي العام المصري وشكّه في النوايا البريطانية فأقدمت الحكومة المصرية إزاء هذا الضغط الشعبي على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بحجة أن هذه المعاهدة تتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على مبدأ التساوي بين الدول الأعضاء، ويتعارض مع قرار منظمة الأمم المتحدة الصادر في ديسمبر ١٩٤٦ والذي نص صراحة على عدم بقاء قوات أجنبية على أرض دولة من الدول الأعضاء بدون موافقة هذه الدولة.

وقد قوبل إلغاء المعاهدة بالابتهاج الحماسي في مصر فترك العمال المصريون أعمالهم في المعسكرات البريطانية بالآلاف، وترك الشبان مدارسهم وجامعاتهم ليلتحقوا بحرب العصابات ضد القوات البريطانية، واعتقد الإنجليز أن اتخاذ الإجراءات العنيفة سيؤدي إلى اخماد المقاومة. وقد قصد من معركة الاسماعيلية التي وقعت بين قوات البوليس المصري وبين القوات البريطانية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ أن تؤدي هذا الغرض غير أنها زادت من حماس المواطنين فخرجت المظاهرات الساخطة في اليوم التالي بالقاهرة، وقد بدأت بجنود بلوكات النظام بالعباسية ثم انضم إليها طلاب الجامعة وبعض الأهالي وبينما حاولت الحكومة مقاومة السلطات الإنجليزية رأت المخابرات البريطانية والقلم السياسي بوزارة الداخلية الذي كان يعمل لحساب للقصر الملكي في حرق القاهرة فرصة لإقالة الحكومة فاندس بين المواطنين فئة من المأجورين وقاموا بإشعال النيران عمداً في كثير من المحلات التجارية والفنادق الفخمة وأماكن اللهو وبعض الشركات والمؤسسات، ولم تستطع السلطات أن توقف ما حدث بل تراخت في الأمر، مما كان له أكبر الأثر في النهاية التاريخية للنظام الملكي في مصر وللقوى السياسية والاجتماعية التي تعاونت معه فيعجل للضباط الأحرار بإعلان ثورتهم قبل الموعد المحدد لها.

ثانياً: مقدمات الثورة:

بعد أن عاد جمال عبد الناصر وزملاؤه الذين اشتركوا في حرب ١٩٤٨ وكانوا محاصرين في الغالوجا إلى أرض الوطن في مارس ١٩٤٩ تبلورت في ذهنهم فكرة اجتثاث الفساد من أرض الوطن، والتخلص من الاستعمار وأعوانه، ومن ثم أخذ عبد الناصر يعمل على

إعادة تنظيم جماعه السبب . رر بعد أن تفرق شملهم بقيام حرب فلسطين واستشيد منهم من  
استشيد في د - الحرب ولما كُنت توحده داخل للجيش منظمة سرية أخرى تضم جماعة من  
الضباط الساخطين فتد عمل عبد الناصر على توحيد جهود هاتين الجماعتين في مجموعة واحدة  
هي تنظيم الضباط الأحرار الذي صدر منشورهم الأول في فبراير ١٩٥٠، وكان هذا إيذاناً ببدء  
مرحلة جديدة من العمل الوطني الثوري داخل الجيش.

وفي أعقاب ذلك تشكلت للضباط الأحرار قيادة تأسيسية ضمت جمال عبد الناصر،  
وحسن إبراهيم، وخالد محي الدين، وكمال الدين حسين، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وعبد  
اللطيف البيغدادي، وعبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وجمال سالم، وأنور السادات.  
وقد حرص عبد الناصر على استقلالية الضباط الأحرار عن أي تنظيمات حزبية حتى لا  
يكون لهذه الأحزاب أي تأثير على موقفهم.

وبعد أن رتب الضباط الأحرار صفوفهم أخذوا في متابعة الموقف الداخلي وتحسين  
الفرص المناسبة استعداداً لساعة الخلاص وبينما كان السياسيون يواصلون خلافاتهم الحزبية  
ورجال القصر يواصلون مخططاتهم لأحكام سيطرتهم على مقدرات الأمور في البلاد أعلن  
الضباط الأحرار ثورتهم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقامت فرق الضباط الأحرار باحتلال المراكز  
الهامة بالجيش واعتقال كبار القادة العسكريين ثم الاستيلاء على المرافق الهامة والمواقع  
الاستراتيجية بالقاهرة كما تم احتلال مبنى الإذاعة في الساعة الرابعة من صباح الثالث  
والعشرين من يوليو وفي الساعة السابعة والنصف من نفس اليوم أعلن على الشعب البيان الأول  
باسم القائد العام للقوات المسلحة وكان موجزاً مقتضباً لا يتضمن سوى الدعوة إلى تطهير  
الجيش، ثم صدر البيان الثاني في اليوم التالي ليشير إلى أن القادة ينشدون التطهير والإصلاح  
في البلاد، ورفع لواء الدستور، ثم توالى الأحداث التي مكنت رجال الثورة من السيطرة على  
زمام الأمور في البلاد.

**ثالثاً: هل كان انقلاب لم ثورة:**

يحدث الانقلاب غالباً من فئة تستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة، وتغيير شخص  
الحاكم دون أن يكون في مخططاتها إحداث أي تغيير في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية  
والاجتماعية والسياسية للبلاد، بل يظل المجتمع على ما هو عليه، ويقتصر الأمر على استبدال  
حاكم بحاكم بينما الثورة تتبع غالباً من صفوف الشعب لتعبر عن آماله وآلامه، وتمثل على  
إحداث انتفاضة أساسية وجذرية في البناء الاجتماعي بهدف إقامة علاقات اجتماعية جديدة،

وإحداث تغييرات في تركيبة المجتمع وفلسفته وأهدافه بما يتفق مع مصالح جماهير الشعب وتطلعاته خاصة وأن قيمة الثورة الحقيقية ترتبط بمدى شعبيتها ومدى ما يمكن أن توفره للجماهير من تعبئة لإعادة صنع المستقبل، وتغيير ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى مغالبة التحلف والانتقال بالمجتمع إلى حياة أفضل.<sup>(١)</sup>

وقد أوضح "جمال عبد الناصر" مفجر ثورة يوليو الفرق بين الثورة والانقلاب في حديث له بجريدة الأهرام فذكر أن الثورة تهدف إلى الوصول للحكم لتحقيق تغيير جذري في المجتمع بينما الانقلاب في حقيقته محاولة لتغيير شخص الحاكم فحسب<sup>(٢)</sup>، والواضح أن فكرة استخدام العنف في كل من الثورة والانقلاب تصبح واردة طالما أن كل منهما يرمى إلى الإطاحة بالنظام الحاكم واستبداله بنظام جديد ومن هنا فإنه من الناحية العملية قد تختلط فكرتا الثورة والانقلاب وتتداخلان، خاصة وأن وجود ثورة شعبية شئ يندر وجوده. قد يقر البعض أن الثورة الإيرانية بقيادة الخميني على الشاه كانت ثورة شعبية خالصة وهذه حقيقة، ولكنها لا تعد مقياساً يمكن الأخذ به فكثيراً ما تعتمد الثورات على أقلية نشطة من الشعب يساندها بعض رجال الجيش ثم تنضم إليها جماهير الشعب بعد ذلك أو أن تقوم القوات المسلحة في بلد ما بحركة تعبر فيها عن مصالح أغلبية الشعب وأهدافه وأماله. ثم يقف الشعب بجانبها لتحقيق هذه الأهداف والأمال حتى تتمكن من تثبيت أقدامها.

ولكى يمكن تصنيف ما حدث في الثالث والعشرين من يوليو هل هو انقلاب أم ثورة؟ ينبغي أن نستعرض الأقاويل التي تردت حول حركة الجيش في يوليو ١٩٥٢ وحقيقتها. فالضباط الذي خططوا لهذه العملية كانوا عبارة عن مجموعة غير معروفة من صغار الضباط من أبناء الطبقة الوسطى وليس لها أي سند جماهيري بل تمثل واقع اجتماعي معين وتعبير عن إرادة جيل بعينه<sup>(٣)</sup>، كما أنهم لم يصفوا حركتهم في بداية أمرها بالثورة بل قالوا أنها للحركة المباركة، كما أن اللجنة التنفيذية لهم أطلقت على نفسها اسم "القيادة" وأجهزة الصحافة والإعلام أطلقت عليها اسم "الانقلاب" والكتب التي صدرت وقتذاك ذكرت أنها "انقلاب"<sup>(٤)</sup>، هذا إلى جانب أن الضباط الأحرار كانوا قد أثاروا في منشوراتهم الأولى إلى ضرورة عودة الجيش إلى نكباته بعد تأدية واجبه، وقد أوضح "عبد الناصر" ذلك صراحة في كتابه "فلسفة الثورة" فذكر أنه كان

(١) جرج بولنتير، جي بيسي، موريس كافيح: المبادئ الأساسية للفلسفة، ج١، ص ٧٣.

(٢) الأهرام في ١٩٥٩/٧/٢ من حديث مع الكاتب الصحفي محمد حسين هيكل.

(٣) أحمد صروس: ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢١٢.

(٤) مصر: كتبه، راسد الرزي: انقلاب الأحرار في مصر.

يتصور أن دور الضباط الأحرار ينحصر في أنه دور ظليعة البغداديين لذي لا يستغرق سوى بضع ساعات يأتي بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراسة المنظمة لتستلم زمام الأمور وتعيد ترتيب الأوضاع ولكنه فوجئ بجموع جاءت شيعا متفرقة، وفولوا متناثرة لا تستطيع تكملة المشوار<sup>(١)</sup>، مما جعل الحاجة إلى إقامة نظام جديد يختلف عن النظام السابق مطلوبا كما أكد عبد اللطيف البغدادي ذلك بقوله لم تكن قد أعدنا لانفسنا برنامج عمل مفصل لإدارة امور البلاد خشية ما يترتب على ذلك من خلافات وفرقة بيننا في وقت كنا في أشد الحاجة إلى استمرار تماسكنا ووحدةنا<sup>(٢)</sup>. يضاف إلى ذلك أن قادة الحركة قاموا بدعوة مصطفى النحاس ونواد مراج الدين بعد أن عادا من الخارج في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ لمعرفة نوايا الوفد إذا تسلم الحكم، ولكن هذه المقابلة لم تكن موفقه. <sup>(٣)</sup>

ومعنى ذلك ان قادة الحركة لم يكن لديهم تصور واضح عن الخطوات الواجب اتخاذها بعد السيطرة على الموقف خاصة وانه كان من المفترض لديهم تسليم السلطة إلى تنظيمات سياسية وطنية يضاف إلى ذلك أن إطلاق مفهوم الثورة على هذه الحركة كان ينقصه العديد من الإجراءات حتى يمكن أن يطلق عليه ثورة ويؤكد ذلك أنه مع أن هذه الحركة كانت عسكرية صرفة فإن الذي خطط لها مجموعة من الضباط، ولم يعرف عن أهدافها ضباط الصف والجنود إلا بعد أن نفذوا أوامر ضباطهم بالتحرك دون وعى بحقيقة ما سيحدث، نظرا لعدم وجود أي فكرة لديهم عن تنظيم الضباط الأحرار ومخططات رجاله<sup>(٤)</sup>، كما أن جماهير الشعب المصري كانت قد فوجئت بالحدث التي لم تعرف عنه إلا من خلال البيان الذي أذيع باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة<sup>(٥)</sup>، في الساعات الأولى من صباح يوم ٢٣ يوليو والذي تحدث فيه عن الفترة العصيبة التي اجتازتها مصر من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وأكد فيه للشعب المصري أن الجيش كله سيعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية كما

(١) فلسفة الثورة، ص ١١.

(٢) مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ص ٦٣.

(٣) ويكفي الإشارة إلى أن النحاس قد بدأ حديثه مع محمد نجيب قائلا أنا رعيم الـ ١٨ مليون (أي تعداد سكان مصر وقتذاك) أرحب بزعيم الـ ٦٠ ألف (أي عدد الجيش المصري) مما أصاب الضباط الأحرار بالحباط شديد تجاه الواد الذي تصور قائده أنهم سادة الموقف سواء شاعت الثورة أم أبت، وبأن مستقبل الثورة في أيديهم كرتونويتش: ثورة الضباط الأحرار، ص ١٢٠.

(٤) جمال حماد: ٢٢ يوليو أطول يوم في التاريخ، ص ٦٤.

(٥) على الرغم من أن جمال عبد الناصر كان قائدا لتنظيم الضباط الأحرار، فإنه نظرا لصغر سنه ورتبته تم اختيار اللواء محمد نجيب لقيادة الحركة نظرا لرتبته العالية، وسمعته الطيبة ووطنيته حيث قاتل بشجاعة في حرب فلسطين ١٩٤٨ وجرح مرتين، هذا بالإضافة إلى بساطته وجاذبيته وطيبة قلبه وسلامة نيته، ومسرعة ثقته بالناس.

طائفة بالآ يسمح لأحد من الحونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر.

وعلى الرغم من أن جماهير الشعب المصري استقبلت هذا البيان بحماس شديد، فإنها منعت من التظاهر لتأييده منعاً باتاً خشية أن تسنح الفرصة للسناس كى تلعب دورها مما يفسح المجال أمام التدخلات الأجنبية<sup>(١)</sup>، هذا إلى جانب أن المنظمات السياسية القائمة وقتذاك لم تشارك بشكل مباشر فى صناعة ما حدث باستثناء منظمة "حدثو" والأخوان المسلمين الذين ساعدوا على قيامه بشكل غير مباشر<sup>(٢)</sup>، ونتيجة لكل ذلك وقف الناس حيارى لا يدرون ماذا سيحدث لمستقبل بلادهم، ولا يعرفون ماذا تخبئه لهم الأقدار، مع هذا الانقلاب التى تغلبت عليه للصفة العسكرية ثم سرعان ما تبين للجميع أن ما حدث فى مصر خلال ليلة ٢٣ يوليو لم يكن من الأحداث العابرة بل كان ثورة بكل ما تضمنته هذه الكلمة من معنى خاصة بعد التغيرات التى أحدثتها من أجل تغيير هيكل البناء الاجتماعى لمصر، وتحسين أوضاع الجماهير الشعبية، وما قامت به من إجراءات هدمت الثوابت.

فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ أذاعت محطة الإذاعة المصرية الإنذار للموجه إلى الملك من اللواء محمد نجيب حملة فيه كثيراً من السيئات مثل سوء التصرف واللعب بالدمتور وامتهان إرادة الشعب، وطالبه بضرورة مغادرة البلاد موضحاً أن ما حدث إنما هو تعبير عن إرادة الشعب وذلك بقوله "لقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلائكم للتنازل عن العرش" و "لجيش يحمل جلائكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج" وهذا يعنى ان حركة الجيش كانت تستند فى مطالبها على رأى الشعب ورغبته فى تغيير أوضاع البلاد.<sup>(٣)</sup>

وبعد أن استمع الناس للإنذار ازداد تأييدهم للثورة خاصة وانها تطلب من الملك النزول عن العرش والخرج من البلاد تحقيقاً لرغبة الشعب ثم قيام الملك بالتوقيع على وثيقة للتنازل ومغادرته البلاد معزولاً عن عرشه. ومعنى ذلك أن حركة الجيش لم تكن مجرد انقلاب عسكرى

(١) أولند البراوى: مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) كونتوبوفيتس. ثورة الضباط الأحرار، ص ص ١١٥ - ١١٦.

ولتفاصيل ذلك انظر: فطين فريد: ثورة يوليو ١٩٥٢ من التنظيم العرى إلى سقوط فاروق، ص

٢٩٥، واحد حمروش: مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٣) فعل عربى ذلك قبل سبعين عاماً خلال مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ عندما قال للخديو لقد جئت لأعرض مطالب الجيش والشعب وكلها طلبات عادلة.

للتفصيل. انظر: عبد المعصم الجمبجى: الثورة العربية، دراسات وبحوث وثائقية، ص ٢١.

له أهداف محدودة ومطالب خاصة برجال الحيس داما أحيب هدت الإحلال لى ر لملك عى  
عرشه ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماما خاصة وأن المحاطرة لم تكن مأموية العواقب فقد  
ارادها رجال الحركة ثورة شاملة على الأوضاع السائدة اجتماعية واقتصادية وسياسية والتي  
يرغب الشعب فى التخلص منها خاصة بعد الاستياء الواسع من النظام الملكى، والإحباط وفقدان  
الثقة فى الأحزاب السياسية مما شكل تربة خصبة لحركة الضباط الأحرار وتربهم من الشعب  
ومن هنا تحول الانقلاب إلى ثورة أرادها الشعب على يد الجيش المعبر عن إرادة الأمة،  
وانطلقت قرارات التغيير فى صميم الهيكل الاجتماعى والاقتصادى للأمة المصرية فالغيت  
الألقاب المدنية مثل الباشا فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ نظرا لأنها كانت القابا تميز بعض الثقات  
من بعض، وتم حل البوليس السياسى التابع للقصر الملكى فى الأول من اغسطس ١٩٥٢ وتم  
البدء فى ١١ اغسطس ١٩٥٢ فى تطبيق قواعد خاصة للحد من السفر وتحويل الأموال إلى  
الخارج، وزيادة الضرائب على الدخل التجارى وغيره من الدخول كجزء من سياسة التقشف  
الاقتصادى بهدف تقليص العجز فى خزينة الدولة.<sup>(١)</sup>

وإلى جانب ذلك فقط تم العفو عن المتهمين بالعبث فى الذات الملكية، كما صدر قانون  
الأحزاب السياسية بشأن ضرورة إجراء تطهير كامل للأحزاب السياسية وضرورة خضوعها  
لقرار القيادة العامة.<sup>(٢)</sup>

وبعد خمسين يوما تقريبا من قيام الحركة وبالتحديد فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر المرسوم  
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢<sup>(٣)</sup>، الذى وضع حدا نهائيا للنظام الاقطاعى وحول الأغلبية  
الساحقة من الفلاحين إلى ملاك للأرض بعد أن كان يتحكم سادتهم فى لقمه عيشهم. فبعد أن  
كانت الثروة الزراعية تتركز فى أيدى فئة قليلة من الأفراد مع بقاء الأغلبية الساحقة من أهل  
الريف فى حالة من التبعية والسيطرة المملطة على رقابهم برزت الاجراءات الثورية المنطلقة  
إلى العدالة الاجتماعية والتحرر والقضاء على التخلف الاقتصادى والظلم الاجتماعى الذى عاشت  
مصر فى ظلله قرونا طويلة فأعيد توزيع الأرض وفقا لقواعد ومبادئ جديدة، وتم تحديد الملكية  
الزراعية بمائتى فدان، وتصفية طبقة كبار الملاك الزراعيين وانتشار الجمعيات التعاونية وقيام  
نقابات العمال الزراعيين.<sup>(٤)</sup>

(١) كوثونوتش: مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٢) Vatikitors, P: Nasser and His Generation, P. 76.

(٣) حول الوثيقة الخاصة بقانون الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية انظر ملاحق الدراسة.

(٤) راشد البراوى: الفلسفة الاقتصادية للثورة، ص ٣٦.

وبعد أن وجدت حركة الجيش استجابة مذهلة وتضافراً من الشعب الذى هز خلع الملك فاروق قلبه وأثار مخيلاته خاصة بعد أن بدأ تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى وأصبح الفلاح الأجير مالكا<sup>(١)</sup>، غيرت قيادة الحركة اسمها إلى مجلس قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣.

ولتأكيد ارتباط ثورة الجيش بالشعب أعلن اللواء محمد نجيب أن وثيقة الاعلان الدستورى بشأن دستور الحكم المؤقت إبان فترة الانتقال إنها هى تصدر باسم الشعب.<sup>(٢)</sup>

وقبل ان ينتهى العام كان النظام الملكى قد وصل إلى نهايته وأعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وبدأ الفكر الثورى يؤدى دوره فى تغيير المجتمع المصرى وتحقيق احلام المصريين، وأصبحت كلمة الثورة هى المرشد والدليل فى كافة ما يتخذ من اجراءات أو يصدر من قوانين وقرارات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية. كل ذلك حول حركة الضباط إلى ثورة عبرت عما كان يجيش فى نفوس الناس من آمال وغايات تتصل بالشمسية الثورة - والأوضاع الداخلية.

وانطلقت الحركة من عقالها وهى تجمع بين ثورتين ثورة سياسية وأخرى اجتماعية لتعبر عن السخط الذى كانت تمتلأ به نفوس الشعب بكافة طبقاته وطوائفه وهيئاته<sup>(٣)</sup>. وقد أكد الرئيس "عبد الناصر" ذلك فى كتابه "فلسفة الثورة" بقوله كانت هناك ثورة سياسية ليسترد بها الشعب حقه فى حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، ومن جيش معتد أقام فى أرضه دون رضاه، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر فيها الأمر على تحقيق العدالة لأبناء الوطن الواحد<sup>(٤)</sup>، وقد خاض الشعب للمصرى هذه التجربة الهائلة ونجح فى أن تعيش الثورتان معا فى وقت واحد.<sup>(٥)</sup>

ومما سبق يتضح أن حركة الجيش بدأت كإنتقال عسكري لم يشارك الشعب فيه ثم تحولت إلى ثورة قامت الجماهير بتأييدها خاصة وأنها عبرت عن أهدافها فى التخلص من الأوضاع الفاسدة، فهى ثورة عبر عنها الجيش المنبعث من صفوف الشعب. وقد أوضح اللواء محمد نجيب ذلك بقوله: "إن دور القوات المسلحة كان دوراً تاريخياً عبرت به عن انفجار الثورة على من لم يؤمنوا بمصلحة الشعب".<sup>(٦)</sup>

(١) لنور عد الملك : مصر مجتمع بينيه العسكريون، ص ٩٣.

(٢) ننظر ملحق الدراسة.

(٣) رائد النراوى: حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، ص ١٢.

(٤) فلسفة الثورة، ص ٢٧.

(٥) فلسفة الثورة، ص ٢٨.

(٦) امحله اسد - احدث الأول نى ١٧ سبتمبر. ١٩٥٢.



## رابعاً: الثورة وإعلان الجمهورية :

وجاءت حركة الجيش في صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تعلن نداء الثورة ، وتصر على ضرورة تنازل الملك فاروق عن العرش ، ومغادرته للبلاد فوجه رجال الجيش إنذاراً صاحبه إرسال بعض المدرعات والمدفعية لدعم قوات الثورة بالإسكندرية استعداداً لعملية عزل الملك بالقوة لو رفض الإنذار<sup>(١)</sup> ، ولكن الملك فاروق رضخ للإنذار وصدر أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ يعلن التنازل عن العرش لولي العهد الأمير أحمد فؤاد.

ولما أعلنت الإذاعة المصرية خبر تنازل الملك عن العرش ومغادرته للبلاد كان الخبر مفاجأة لجماهير الشعب المصري الذين أعلنوا عن فرحهم وسعادتهم للتخلص من هذا الملك الذي أصبحت مبادئه وسهراته مضغّة في الأفواه فنزل الكثيرون منهم إلى الشوارع مظهيرين سرورهم وسعادتهم لهذا الخبر السار<sup>(٢)</sup> فقد أحسوا ولأول مرة أنهم تخلصوا من الملكية. وأصبح حكمهم لأول مرة مصريين لحما وروحاً وتفكيراً.

وكانت أول قضية واجهت قادة الثورة هي قضية الوصاية على العرش ، وتعيين مجلس لها ، وهي قضية دستورية إذ تنص المادة ٥١ من الدستور على أن " لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى مجلس النواب والشيوخ اليمين " الذي يتضمن احترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وللملك حق اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلسان إختيارهم ، ولما كان مجلس النواب منحلاً وجب أن يعود للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة ولما كانت الانتخابات ستستغرق وقتاً غير قليل ، ورجال الثورة لا يرغبون في دعوة المجلس القديم لستقر الأمر على إيجاد نظام مؤقت للوصاية يؤلف من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى ان تتولاها هيئة الوصاية الدائمة.

وشكلت هيئة الوصاية من الأمير محمد عبد المنعم وبهي الدين بركات باشا والقائقام رشاد مهنا من ضباط المدفعية.

ولما كان في تشكيل مجلس وصاية عودة إلى النظام الملكي ، واستبعاد فكرة إقامة جمهورية في مصر فقد ناشد الدكتور طه حسين رجال الثورة إعلان الجمهورية موضحاً أن مصر " سئمت النفاق من الملوك ... وأن لها أن تستقبل حياة سياسية سمحة لا نفاق فيها " ونكر

(١) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ص ٤٦ .

(٢) عبد النصب استعداداً : مذكرات عبد اللطيف البغدادي - ج ١ ص ٦١ .

أن السبيل إلى ذلك هو أن تتخلص مصر من الملكية ومن الأشخاص الذين لا يسألون ولا يبنون ثم وضح أن المستقبل أصبح للنظام الجمهوري ، وأن الملكيات الناقية أصبحت آثارا وتقاليد لا أكثر كما أنها أصبحت كابوسا في مصر يجثم على صدر الشعب كله ، ثم طالب رجال الجيش بإعلان الجمهورية ، وأعرب عن أمله في قيام الشعب المصري بإعلان الجمهورية إذا تردد رجال الجيش في ذلك.

وعندما سئل الدكتور طه حسين عن نوع الجمهورية التي تتلاءم مع مصر قال : " أنا أميل شخصيا إلى الجمهورية الأوربية التي لا يحكم فيها الرئيس ، وإنما هو رمز للدولة ليس غير ، وجائز أن نصل بعد تطور بعيد إلى الجمهورية كما هي في الولايات المتحدة ، ولكن يحسن ألا يكون هذا إلا بعد أن يتم للنضج السياسي للشعب " .

ولنا أن نتساءل هل كان في فكر قادة ثورة ٢٣ يوليو في بداية حركتهم رؤية واضحة عن تغيير الحكم في مصر من ملكي إلى جمهوري ؟ ينكر اللواء محمد نجيب أن رؤية قادة الثورة في أول الأمر لم تكن قد وصلت إلى حد إقامة الجمهورية بل اكتفوا بعزل الملك وإحلال ولي العهد محله<sup>(١)</sup>.

ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر أنه في " يوم ٢٣ يوليو لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولي على الحكومة ، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار ، ولكن لم يكن في خاطرنا أبدا أن نحكم " كما وضح أنه بعد خروج الملك طلب مجلس قيادة الثورة من حزب الوفد أن يستعد لتولي الحكم وقد أوضح الدكتور عبد العظيم رمضان ذلك فنذكر أن ثوار ٢٣ يوليو لم يستهدفوا في أول أمرهم أكثر من القيام بانقلاب محدود لإسقاط حكم فاروق وإجراء بعض التطهير والإصلاح في الحياة السياسية مع الاحتفاظ بنظام الحكم السابق الذي أرساه دستور ١٩٢٣ .

والواقع أن تطور الأحداث يؤكد ذلك فقد أبقى قادة ٢٣ يوليو دستور ١٩٢٣ في بداية الأمر ليكون القاعدة المنظمة لثئون الحكم بعد الثورة. مما جعلنا نتساءل لماذا لم يتجه قادة ٢٣ يوليو إلى الدعوة للجمهورية مباشرة في بداية حركتهم ؟

تؤكد الوقائع أن قادة الثورة تريثوا في الموقف أول الأمر ترقبا للأحوال ، فكان موقفهم تكتيكيًا حتى تستقر لهم الأمور فتجربة الثورة العراقية كانت ماثلة في أذهانهم حيث تدخل الإنجليز عسكريا في مصر بحجة الحفاظ على الحقوق الشرعية للخديو توفيق ، فموضوع

(١) منكرات محمد نجيب ص ٢٢ .

الشرعية للملكية كان في أذهانهم ولكي يكتسبوا اعتراف الدول الكبرى بحركتهم تريضوا في الموقف وخصوصا وأن القوات الإنجليزية كانت لا تزال موجودة على ضفاف القنال ويمكنها التدخل بحجة حماية الحقوق الشرعية للملك ، كما أن رجال الثورة أرادوا ألا يعطوا الفرصة لآخرين في الداخل وخصوصا أن معظمهم كان ضد حزب الوفد لتأليب الأوضاع الداخلية ضدهم يضاف إلى ذلك مخاوفهم مما يترتب على إلغاء الملكية ، فقد كانت هذه العملية في تصورهم كثيرة المخاطر ، ولكن الأمور كانت أسهل مما توقعوا

ولما رأى قادة الثورة أنه من الصعب عليهم تحقيق التغييرات الثورية لأسس العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري في ظل دستور ١٩٢٣ قرروا إلغاءه في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، حيث أصدر مجلس قيادة الثورة في ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة وتألقت هذه اللجنة من خمسين عضوا من مختلف الكفاءات والاتجاهات والأحزاب وقد عقدت هذه اللجنة جلساتها في مساء ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ بقاعة مجلس النواب بالقاهرة وانتخب علي ماهر رئيسا لها كما انتخبت لجنة فرعية من ١٥ عضوا سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور تفرع منها لجنة من خمسة أعضاء<sup>(١)</sup> لكي تبحث نظام الحكم في مصر هل يكون ملكيا أو جمهوريا ، وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها ويتضمن قرارها بالإجماع على أن يكون نظام الحكم جمهوريا ، وأن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب.

وأخذ رجال الثورة يروجون لفكرة الجمهورية في الصحف ففي ١٧ يونيو ١٩٥٣ أنلى جمال عبد الناصر بحديث لمندوب الأهرام أعلن فيه عن رأيه في نظام الحكم الذي يجب أن تقوم عليه مصر الحديثة فقال " إنني أرى ان النظام الملكي قد تآكل وانتهى بعد أن أتى سوس الفساد والخيانة على عرشه ولن تقوم لهذا النظام قائمة ثانية. وأن الجمهورية آتية لا ريب فيها " .

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلن عن إسقاط أسرة محمد علي ، وخلع الملك أحمد فؤاد الثاني، وقيام النظام الجمهوري ذلك الحدث الهام الذي جاء ثمرة لتطور كفاح الشعب على تعاقب المنين ، كما قرر مجلس قيادة الثورة تولي اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس حيث أعلن باسم الشعب :

(١) هؤلاء الأعضاء هم : عبد الرازق السنهوري-عبد الرحمن الرافعي-مكرم عبيد - السيد صبري - عثمان خليل عثمان.

١ - إلغاء النظام الملكي ، وإنهاء أسرة محمد علي مع إلغاء الانقلاب من أفراد هذه الأسرة.  
٢ - إعلان الجمهورية وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت.

٣ - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في نوع الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد.

وصار يوم ١٨ يونية من كل عام عيداً وطنياً من الأعياد الرسمية سمي " عيد الجمهورية " وخصص قصر عابدين ليكون مقراً لرئاسة الجمهورية وأطلق عليه " القصر الجمهوري " .

ولكي يكسب قادة الثورة اعترافاً دولياً بما حدث أعلن البكباشي جمال عبد الناصر " أن قيام النظام الجمهوري في مصر لا يعني أن مصر تعادي النظام الملكي في أي بلد من البلاد " كما علقت جريدة الأخبار على ذلك بأن مصر إذ تعلن النظام الجمهوري لا تنظر إلا لمصالحها وظروفها.

وقد استقبل الشعب المصري إعلان الجمهورية بحماسة بالغة حيث أحس لأول مرة في تاريخه الطويل أنه تحرر من الملكية والملوك الذين أنلوه واستغلوه ، وأصبح حكامه لأول مرة مصريين لحماً وروحاً وتفكيراً<sup>(١)</sup>.

وقد عبرت مختلف طبقات الشعب عن فرحتها بإعلان الجمهورية بإرسال آلاف البرقيات للتعبير عن مباركتهم لما حدث ومع ذلك فإن الأستاذ محمد زكي عبد القادر حذر في مقاله " نحو النور " من انحراف قادة الثورة إلى المظاهر التي تقرب الجمهورية من الملكية ، وطالبهم بأن يكونوا أسوة حسنة لمواطنيهم ، فقال " أن تربية الشعوب تكون بالأسوة الحسنة وإشعارها بأن الحاكم يحترمها " كما أوضح الأستاذ كامل الشناوي في مقال له " أن نجاح الجمهورية التي هي كسب عظيم للشعب يتطلب من الشعب جهاداً شاقاً في تربية نفسه تربية جمهورية فلا ينبغي أن يعامل رئيس الجمهورية كملك أو حاكم مطلق بل يجب أن ينظر إليه كفرد عادي يحاسبه على الخطأ ويبصره بالصواب " .

ولقد كان للتأييد الساحق الذي منحه الشعب اللواء محمد نجيب أكبر الأثر في جعله يصدق أنه زعيم الثورة الفعلي بينما كان عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على أنهم واجهة للثورة، وسرعان ما أخذت تتباين وجهات النظر بين نجيب ورفاقه حول كثير من الأمور منها

(١)الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٤ .

الإجراءات التي اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسين القدامى وتشكيل محكمة الثورة ، ولما أحس مجلس قيادة الثورة أن محمد نجيب يشكل عبء في طريقهم انتهزوا فرصة إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية وقرروا إبعاده عن قيادة القوات المسلحة<sup>(1)</sup> وأصدروا قرارا بتعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا عاما ، وترقيته أربع مرات مرة واحدة ليصل إلى رتبة اللواء ، وقد اعترض محمد نجيب على هذه القرارات كما اعترض على إعلان النظام الجمهوري دون استفتاء شعبي ، ووصل الأمر بينه وبين رجال الثورة إلى درجة التحدي ولم تثبت الأمور أن تدهورت بين الفريقين حين أخذ مجلس القيادة يتجاهل اللواء محمد نجيب في جلساته فقدم نجيب استقالته في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ إلى مجلس قيادة الثورة فكان ذلك بمثابة المفجر الحقيقي لأزمة مارس ١٩٥٤.

ونظرا لما أحدثته استقالته محمد نجيب من تأثير في الرأي العام ورغبة من قيادة الثورة في احتواء الأزمة ولو بصفة مؤقتة وحفاظا على وحدة الأمة أعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء محمد نجيب بعد أن تم الاتفاق معه بخصوص ذلك.

وعاد محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية ولكن بدون سلطات ، ومضى في مهاجمة مجلس قيادة الثورة والدعوة إلى الديمقراطية ، وكان واضحا أن نجيب سيمضي في هذا التيار ما دام بعيدا عن السلطة ، وشعر عبد الناصر أن تحدي نجيب للثورة سوف يعرقل مسيرتها لذلك قام بمناورة بارعة إذ تقدم باقتراح إلى الاجتماع المشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة نجيب وإسناد رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية مرة أخرى وبذلك ضمن عبد الناصر التهدئة مع نجيب خلال تلك المرحلة المصرية التي تجتازها الثورة ، وفي نفس الوقت كان الهدف الآخر الذي يسعى إليه نجيب هو طرح رئاسة الجمهورية للاستفتاء الشعبي لأنه كان يشعر أنه رأى - رجوعا - بالتعيين. كما كان له عدة مطالب هي :

- ١ - أن يكون له كل سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية في حالة عدم وجود برلمان.
- ٢ - أن يستقفي الشعب على النظام الجمهوري قبل إقرار الدستور الجديد.
- ٣ - أن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية قبل إقرار الدستور أيضا بالانتخاب المباشر.
- ٤ - أن يعود الضباط إلى صفوف الجيش<sup>(2)</sup>.

(١) أنور السادات : البحث عن الذات ص ١٣٩ .

(٢) منكرات عبد اللطيف البغدادي ج ١ ص ١٢٧ .

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٤ وبمناسبة الاحتفال الأول بعيد الجمهورية ألقى محمد نجيب كلمة ذكر فيها أن احكم الجمهوري هو حكم الشعب للشعب ولصالحه ، وأنه التطور الطبيعي نحو إحقاق العدل والمساواة بين الناس ، كما أوضح أن مصر قبل إعلان الجمهورية كانت سلعة يرثها الأبناء على آباءهم مهما كان الأب خاملا أو جاهلا أو كان الابن ظالما ومستبدا.

ولما ثبت من التحقيقات في قضايا الإخوان المسلمين أن اللواء محمد نجيب كان على اتصال بهم منذ أبريل ١٩٥٤ ، وأنه معتزما بعد نجاح انقلابهم تأييد حركتهم ودعوة الجمهور للانضمام إليهم قرر مجلس قيادة الثورة في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ إعفائه من جميع المناصب التي كان يشغلها ، وأن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا ، وان يستمر مجلس قيادة الثورة في تولي كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر حتى يتم انتخاب رئيس للجمهورية.

وفي السادس عشر من يناير ١٩٥٦ تم إعلان الدستور مدعما ببرنامج الثورة وهو :

١ - القضاء على الاستعمار وأعدائه.

٢ - القضاء على الإقطاع.

٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

٤ - إقامة جيش وطني قوي.

٥ - إقامة عدالة اجتماعية.

٦ - إقامة حياة دستورية سليمة.

وأعلن الدستور أن النشاط الاقتصادي الخاص حر بشرط ألا يضر بمصلحة المجتمع ، ونص على مساواة جميع المصريين في الحقوق والواجبات.

كما أعلن حرية الاعتقاد ، وحرية التعبير عن الرأي في حدود القانون ، وجعل التعليم حقا لكل المصريين.

وفي ٢٢ يونيو ١٩٥٦ انتخب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاستفتاء ، وبذلك تم

ولأول مرة في تاريخ مصر انتخاب للشعب في استفتاء عام رئيسا لجمهورية مصر .

وبانتخاب جمال عبد الناصر حل مجلس قيادة الثورة ، وأصبح جمال عبد الناصر هو المسئول عن مصر سواء من ناحية السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، وبذلك دخلت مصر في طور جديد من حياتها السياسية.

وافتححت الثورة عهدا جديدا ، فبدأ نضالها لاقتلاع جذور الاستعمار في مصر ونجحت

في عقد معاهدة الجلاء في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤ ، كما انتهجت سياسة عدم الارتباط بالأحلاف

العسكرية أو بمشروعات الدفاع المشترك ، ورفضت أي قيود على تحركاتها الدولية ولما رفض الغرب بيع السلاح لها لتسليح جيشها عقد عبد الناصر صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ ضاربا عرض الحائط باحتجاجات الغرب مما كان له أبلغ الأثر في تغيير ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط وتغيير نظره أمريكا تجاه استثناس عبد الناصر وانسحابها مع بريطانيا من مشروع تمويل السد العالي ، وكان رد عبد الناصر على هذه الضربة هو تأميم شركة قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ .

#### خامسا: ثورة ٢٣ يوليو والتعليم :

ويقيم ثورة ٢٣ يوليو تغيير نظام التعليم في مصر ، ودخل مرحلة جديدة مؤثرة في حياة الإنسان المصري ، وكان من أول مشروعات إصلاح التعليم التي تبنتها الثورة ، وعمل على تنفيذها المرحوم إسماعيل القباني عندما تولى أمر وزارة التعليم عام ١٩٥٢ إلغاء ثنائية التعليم في المرحلة الأولى لكي تزداد الفرص المتاحة لجميع أفراد الشعب ، ولقد كان هذا الإصلاح يتفق مع الفلسفة الجديدة للمجتمع ، وقد زابت الحكومة من ميزانية التعليم وعلى غرار ذلك لزداد عدد المدارس بطريقة واضحة ففي العام السابق للثورة بنيت في مصر ثلاث مدارس جديدة بينما بني في السنوات الخمس الأولى للثورة ١٢٣٥ مدرسة بمعدل ٢٤٨ مدرسة في كل عام ، وأنشئ بجانب المدارس الإعدادية العامة أنواع من المدارس الإعدادية الفنية زراعية وصناعية وتجارية، واهتمت الثورة بالتعليم الفني<sup>(١)</sup>.

وقد عمدت حكومة الثورة إلى تغيير اسم الوزارة التي تقوم بمهمة التعليم من وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم ، وسارت السياسة التعليمية يحدوها الأمل في نشر التعليم ، وانتهى الأمر إلى أن ست سنوات تعليمية هي الأساس المنطقي لتعليم شعبي تتويها فيه الفرص المتكافئة لجميع المواطنين ، وبذلك تقرر أن يكون التعليم الابتدائي إجباريا مجانا لمدة ست سنوات ، وأن يعاد النظر في السلم التعليمي بحيث يتلاءم ومراحل التعليم وأعمار المتعلمين وأنشئت لذلك مرحلة جديدة هي المرحلة الإعدادية بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية. وقد هدفت السياسة التعليمية في عهد الثورة إلى ما يلي :

- ١ - تعميم التعليم الابتدائي وتدعيمه.
- ٢ - تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في جميع مراحل التعليم.
- ٣ - تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الأولى على أساس احتياجات البلاد وإمكانياتها.

(١) للرائعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

٤ - التوسع في التعليم الفني بأنواعه ، وخاصة في المرحلة الإعدادية الفنية.

٥ - التوسع في تعليم البنات.

٦ - تدعيم التعليم الجامعي ورفع مستواه وتشجيع البحث العلمي.

٧ - مسابرة التطور العالمي في العلوم والآداب والفنون حتى يتمكن المواطنون من الاستفادة بنتائج الفكر العالمي في كل الميادين ، مع الحرص على تراثنا القديم في كل العصور وحمائته.

٨ - التعاون الثقافي مع جميع الدول الصديقة في العالم.

٩ - زيادة أواصر الوحدة الثقافية مع البلاد العربية<sup>(١)</sup>.

ولما كان النظام التعليمي في أي بلد يعكس الفلسفة الاجتماعية السائدة به ، فقد كان للقوانين الاشتراكية التي أعلنت في مصر عام ١٩٦١ تأثيرها الفعال على التعليم في مختلف مراحلها حيث أعلنت مجانية التعليم في كافة مراحلها بعد أن درج التعليم المصري منذ سنوات طويلة على أن يكون تعليما طبقيا بمعنى أنه كان هناك نوع من التعليم للأغنياء وآخر للفقراء ، فالغيت للمصروفات واتسع مجال التعليم أمام جميع فئات الشعب ، وتزايد عدد المقبولين عاما بعد عام ونشأ عن ذلك تكافؤ الفرص ، كما أصبح المجموع الكلي لدرجات الطالب الفيصل في قبوله بالجامعات وغيرها.

وعلى الرغم من الظروف المريرة التي مرت بها مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ فإن برامج تطوير التعليم لم تتوقف فقد سار برنامج العمل الوطني للصادر في عام ١٩٧١ خطوة أبعد في مجال رسم السياسة الواجب اتباعها في مجال التخطيط التعليمي.

وقد أكد البرنامج على المبادئ التالية :

١ - أن تلتزم المرحلة الأولى من التعليم في نهاية العشر سنوات ٧٢ / ١٩٨٢ بقبول جميع الملزمين.

٢ - التمهيد لرفع سن الإلزام إلى ١٥ سنة.

٣ - الارتقاء بمستوى التعليم وتطويره بما يتلاءم وإنجازات العلم الحديث.

٤ - الارتقاء بمستوى أداء الخدمة التعليمية.

٥ - ربط التعليم باحتياجات المجتمع.

٦ - للقضاء على الأمية.

(١) سجل العرب للعلاقات الثقافية والاقتصادية ص ٩٤ - ٩٥.

وقد هدفت هذه الخطة إلى تحقيق الفرص المتكافئة . والمساواة الكاملة لأبناء الشعب ، ورفع مستوى التعليم ، وتوفير الرعاية التربوية والصحية للطلاب ، ووضع برامج توعية لمحو الأمية والاهتمام بالبحث التربوي ، وتطوير نظام الامتحانات ، وتحقيق التنسيق بين الأجهزة المعنية بالتعليم في مستوياته المختلفة.

وتجئ ورقة أكتوبر لتركز على أن أهم ما طرأ على منطلق التعليم والبحث في العالم هو زوال المسافة بين الفكر والعمل ومعنى ذلك أن التعليم والتثقيف العام صار لهما هدفان :

١- إيجاد الفرد المتعلم المستدير .

٢- تزويده بخبرة متقدمة محددة تمكنه من القيام بدور يتناسب مع هذه الخبرة ، وتحقيق ذلك يستلزم عدة أمور منها عدم حبس التعليم في قوالب جامدة ومنها ربط أنواع معينة من التعليم بالبيئة ، ومنها توثيق الصلة بين الجامعات والمعاهد على اختلافها ، ومنها القضاء على فكرة الفارق الاجتماعي في التعليم وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها حكومة الثورة لإصلاح التعليم وما تم إحرازه من تقدم في كثير من المجالات فإنه يمكن القول بأن التعليم في مصر يحتاج إلى إعادة النظر وإصلاح أموره وتجئ هذه الصيحات لا من جانب المرابين ورجال التعليم والمشرفين على أمره فحسب ، ولكنها تصدر أيضا من آباء التلاميذ والمسؤولين عن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والجميع يؤمن أن إصلاح التعليم هو الأساس الذي تقوم عليه تنمية الثروة البشرية لإسعاد الناس وتقدم المجتمع.

ونحن نأمل أن تتمخض جهود المخلصين عن إصلاح حقيقي في التعليم يشمل ثورة حقيقية في التعليم المصري تتفق مع الآمال الكبيرة المعقودة عليه في جميع الأوساط التعليمية والفنية والسياسية ، علما بأن إقامة إصلاح التعليم على أسس من البحث العلمي والتخطيط السليم هو الضمان لاستقرار هذا الإصلاح من جهة وديناميته من جهة أخرى.

بضائف إلى ذلك أن إصلاح التعليم يحتاج إلى توفير مصادر التمويل الكافية لمتطلبات هذا الإصلاح يتناسب مع الزيادة السكانية الضخمة في كل عام واستيعاب جميع الأطفال والاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم يتطلب المزيد من الإنفاق عليه بما يتناسب مع الأهمية التي ينظر إليه بها في حياة الأمة المصرية.

سادساً: عبد الناصر وحرب ١٩٥٦ :

أدار الرئيس عبد الناصر حرب ١٩٥٦ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، وعلى المستوى العسكري والسياسي والنفسي في ظروف شديدة التعقيد ، وفي مواجعة توازن متشابك وخطير استفادت مصر من خلاله العديد من الدروس بحلوها ومرها وفيما يلي نعرض لهذه الحرب وأسبابها ودور الرئيس عبد الناصر في إدارة خيوطها حتى تحقق له في نهاية الأمر قطع نيل الأسد البريطاني وكسر أسنانه.

فعقب إعلان قرار الولايات المتحدة وبريطانيا سحب عروضهما الخاصة بالمساهمة في تمويل بناء السد العالي بحجة أن فترة مصر المالية لا تتحمل توفير المال اللازم للمساهمة في بناء السد رأى جمال عبد الناصر أن الرد المناسب على ذلك يكمن في تأميم شركة قناة السويس، خصوصا وأن هذا التأميم بالإضافة إلى أنه يحقق له إمكانية بناء السد العالي فإنه يلبس حفا مصريا يراود أحلام كل المصريين ، ويداوي جرحا في جنب مصر المستقلة ويؤكد استقلال الإرادة السياسية المصرية ، ويضيف إلى مصر أهم أرصنتها الاستراتيجية ومن أجل ذلك دعا عبد الناصر إلى اجتماع مشترك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بكامل هيئته . وفي الاجتماع طرح عبد الناصر فكرة التأميم ، ولما وجد من بعض المجتمعين من يحذر من احتمالات الخطر وتعدد مصادره أوضح أنه سيتحمل وحده مسئولية القرار<sup>(١)</sup>.

ولأمم مؤتمر شعبي حاشد وقف عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ليعلن أمام حشد كبير وفي اللحظة التي ذكر فيها اسم فرديناند ديلسبس تميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية ، ونقل جميع ما لها من أموال وحقوق ، وما عليها من التزامات إلى الدولة وخلال ذلك قامت عناصر حكومية بالاستيلاء على مقار الشركة وإدارتها في هذه الليلة مما تسبب في حدوث أصداء واسعة ارتجت لها مصر خاصة وأن للقناة كانت جرحا في ضمير كل مصري ، وكان استعدادها لمصر حلما من الأحلام ، كما ارتج لها العالم الذي هزته هذه الخطوة الشجاعة والتحدى المذهل الذي وجهه الرئيس إلى الدول الغربية الكبرى.

ونتيجة لأن معظم التوقعات كانت ترى أن بريطانيا وفرنسا وربما دول أخرى لن تسكت على هذه الضربة التي قوضت هيبة الغرب وحطمت هيئته وكانت بمثابة الكابوس لاحتكاراته. وأن هذه الدول قد تصعد الأمر إلى درجة التدخل العسكري فقد رأى عبد الناصر ضرورة نقادي

(١) محمد حسين هيكل : ملفات انسويس ص ٤٦٤ - ٤٦٦.

قيام حرب غير متوازنة عن طريق تكثيف العمل السياسي المصري ، وتكتيل الجو الدولي العام لصالح مصر حتى يتم تقوية فرصة استعمال السلاح على الذين يفكرون فيه ، ويتم كسب الوقت حتى تبرد الأزمة وتهدأ نارها خصوصا وأنه كان يتصور أن احتمال التدخل العسكري سوف يكون محققا بنسبة ٨٠ ٪ خلال الإِسبوع التالي للتأميم فإذا انقضت هذه الفترة الحرجة تناقصت احتمالات التدخل وانحسرت فرصته وتمكنت مصر من بسط سيطرتها على القناة وإلى حد كبير نجح عبد الناصر في جذب أنظار العالم نحو حق مصر في تأميم القناة فأكد أكثر من مرة أن مصر تتعهد باحترام الوضع الدولي للقناة وتم إبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة بذلك كما عمل على أن تستمر كفاءة الحركة الملاحية في القناة دون أي معوقات بعد انسحاب المرشدين الأجانب منها حتى لا يحس العالم بأي تقصير.

وإلى جانب ذلك كان عبد الناصر يشعر أنه يمسك معظم الأوراق الرابحة في الأزمة بكلتا يديه فمع أنه كان لا يستبعد قيام بريطانيا بعمل عسكري ضد مصر فإنه كان يرى أن أيدن لم تكن لديه قوات جاهزة في الشرق الأوسط للقيام بأعمال عسكرية فورية ، وأن الأمر يحتاج لبعض الوقت لتجهيز القوات ، وخلال ذلك يمكن تكتيل الرأي العام العالمي لصالح مصر ، وتكثيف الجهود السياسية مما قد يؤدي إلى تقوية فرصة التدخل المسلح.

ومع أنه كان لا يستبعد قيام الحكومة الفرنسية بمغامرة عسكرية ضد مصر للتخلص من قيادتها التي كانت تمد الثوار الجزائريين بالسلاح والدعم المعنوي والتي ترى أن السبب في حرب الجزائر هو عبد الناصر وأن التخلص منه سيضع نهاية لهذه الحرب فإنه كان يرى أن تورط فرنسا عسكريا في الجزائر ، وفقدانها السيطرة على العديد من المناطق التي يتمركز بها الثوار الجزائريين ، وشبح هزيمتها في " بيان بيان فو " ( الهند للصينية ) قد يجعلها تتردد في القيام بعمل عسكري ضد مصر (١).

وكان الأمر الذي استبعده عبد الناصر ، واستحال وقوعه هو ان تلجأ بريطانيا وحدها أو بريطانيا بالتنسيق مع فرنسا إلى الاستعانة بإسرائيل في أي عملية ضد مصر لاستعادة القناة بالقوة خصوصا وأن ذلك سيعرض مركزهم ومصالحهم في الشرق الأوسط للخطر ، ويكون وحده كفيلا بإسقاط كل النظم الموالية لإنجلترا وفرنسا في المنطقة ، كما يترتب عليه الدعوة إلى خروج العراق من حلف بغداد ، وزيادة النعمة على فرنسا في شمالي إفريقيا.

(١)وزارة الدفاع . حرب الحدود الثلاثي على مصر ج ١ ص ٤٢.

ولكن ما حدث هو أن الإسرائيليين كانوا يتحرقون شوقا من أجل هذه الفرصة والتدخل عسكريا لتحييد مصر قبل أن تتمكن من الاستفادة من صفقة الأسلحة التشيكية.

وحول موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الأزمة فقد كان تقدير عبد الناصر أن واشنطن وموسكو ستكونان بعيدتين عن أي مساندة عسكرية أو سياسية للمعتدين خصوصا بعد أن أظهرت الولايات المتحدة عدم استجابتها للاشتراك في أي عمل عسكري ضد مصر ، ورفضت فكرة تقديم أي مساندة استراتيجية أو سياسية لدول العدوان وفضلت تسوية المشكلة سلميا ، وبعد أن أظهر الاتحاد السوفيتي رغبته في عقد تسوية سلمية للمساءلة وأعلن عن تعاطفه مع موقف مصر الذي تدافع فيه عن سيادتها.

وإلى جانب ذلك فقد تعاطفت دول مؤتمر باندرنج ، ومعظم الدول العربية تجاه موقف مصر ، فأعلنت الهند والصين تأييدهما لموقف مصر وقضيتها ، كما تجلست وحدة المشاعر والعاطفة العربية من الشعوب العربية تجاه مصر وأعلنت الدول العربية التي تتحكم في إنتاج وضح البترول تأييدها ومساندتها لموقف مصر .

والسؤال المطروح هل تحققت كل استنتاجات عبد الناصر تجاه الأزمة أم أن تطورات الأحداث قلبت توقعاته رأسا على عقب.

الواقع أن تقدير عبد الناصر للموقف قد جانبه الصواب فقد وقع العدوان الثلاثي على مصر بعد ثلاثة شهور وكان عبد الناصر يستبعده إذا تأخر شهرا ، واشتركت إنجلترا وفرنسا في العدوان على مصر مع إسرائيل مع انه كان يستبعد ذلك ولا يتوقعه<sup>(١)</sup>. إذا ما هي الأسباب التي قلبت توقعات عبد الناصر وأفسدت حساباته ؟

الواقع ان بريطانيا وفرنسا كانت لهما حسابات أخرى فقد كانا يريان أن انهماك الحكومة الأمريكية في انتخابات الرئاسة وتطاحن الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة قد يبعد الولايات المتحدة عن التفكير في الأزمة أو اتخاذ مواقف محددة تجاهها لذلك لم يخبرها أحد بخطة العدوان، بل حاول الإنجليز والفرنسيين تشويش الأمور أمامها وتضليلها حتى لا تتدخل في المسألة. وإلى جانب ذلك فقد توقعنا عدم اهتمام السوفيت بالمساءلة خصوصا وأن أمور القناة كانت لا تهمهم كثيرا ، كما أنهم كانوا منهمكين في مشاكل المجر والتطورات الجارية فيها.

وعلى أي حال فقبل حدوث العدوان عملت بريطانيا وفرنسا على تعمية الرأي العام العالمي وإخفاء نواياهم العدوانية على مصر وذلك بإصدار التصريحات المتلاحقة بالرغبة في

(١) توفيق الحكيم : شجرة الحكم السياسي في مصر ص ٣٧١ .

حل المشكلة بالطرق السلمية والقيام بشن حرب دعائية ضد مصر وشخص عبد الناصر بالذات ،  
والشكوى إلى مجلس الأمن بأن مصر استولت تعسفا على قناة السويس خرقا للاتفاقات الدولية  
مما يعرض الملاحة في هذا الممر الحيوي لأخطار داهمة ، والدعوة إلى وضع القناة تحت إدارة  
دولية والتشجيع على انعقاد نادي المنتفعين لبحث المسألة. وخلال ذلك كانت خطط العدوان قد  
وضعت وحشدت القوات لغزو مصر ، ورسمت الخطة على الوجه التالي :

تقوم القوات الإسرائيلية بشن هجوم واسع النطاق على القوات المصرية في سيناء أمام  
نقطة الكونتلا في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ بهدف قطع مواصلات الجيش المصري  
والوصول إلى منطقة قناة السويس ، ويعدها توجه الحكومتان البريطانية والفرنسية نداء بالتوازي  
إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يتضمن وقف جميع الأعمال الحربية ، وسحب كل القوات  
المسلحة من الطرفين مسافة عشرة أميال بعيدا عن القناة وقيام القوات الأنجلو فرنسية مؤقتا  
باحتلل مواقع رئيسية في كل من بورسعيد والإسماعيلية والسويس لضمان حرية المرور بها ،  
والقيام بالفصل بين المتحاربين حتى يتم الوصول لترتيبات نهائية وإذا لم تستجب القوات  
المتحاربة لهذا النداء خلال اثنتا عشرة ساعة تنتهي في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح  
الأربعاء الموافق ٣١ أكتوبر فإن القوات البريطانية والفرنسية سوف تستخدم القوة اللازمة لتنفيذ  
شروط الإنذار<sup>(١)</sup>.

والمتمنح لشروط الإنذار يتضح له أن التحرك الإسرائيلي والإنذار كان خيوطا  
مشتركة في نسيج واحد لم يوضع بهذه الصيغة إلا لكي ترفضه مصر خصوصا وأنه يحمل بين  
جنباته شبح التواطؤ وسوء النية ، والرغبة في طعن مصر من الخلف . فليس من المنطقي ان  
تسحب مصر قواتها إلى مسافة عشرة أميال غرب القناة ، وتوقف كافة الأعمال الحربية لصد  
القوات الإسرائيلية الغازية لأراضيها ، ثم تكافئ إسرائيل باحتلال سيناء والابتعاد فقط مسافة  
عشرة أميال شرق القناة بل المنطق العادل كان يحتم إنذار إسرائيل بالعودة إلى ما وراء الحدود،  
والرجوع من حيث أنت ، ودعوة مصر إلى وقف الأعمال الحربية حتى لا يحدث تعطيل لسير  
الملاحة في قناة السويس ولكن بريطانيا لم تكن تريد وقف العدوان للصهيوني ، بل كان هذا  
العدوان جزءا لا يتجزأ من الخطة المرسومة للغزو الثلاثي لمصر ، للإطاحة بنظامها.

(١)وزارة الدفاع : مرجع سابق ص ٦٢.

وفي جلسة لمجلس الوزراء المصري بتاريخ الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦ انتهى الرئيس عبد الناصر إلى رفض الإنذار البريطاني شكلا وموضوعا لأنه لم يكن مقبولا بضياح استقلال مصر الوطني وعودة النفوذ البريطاني إلى المنطقة.

ونتيجة لرفض مصر الإنذار تزايدت احتمالات الخطر وبدأت موجات القصف الجوي على مدن مصر وقراها وامتد جسر من أسراب الطائرات تعمل ليل نهار من بريطانيا إلى شرق البحر المتوسط مما أدى إلى تخريب العديد من المنشآت والمرافق.

وحتى يحقق العدوان أهدافه ويتم وضع العالم أمام الأمر الواقع قبل أن تستقل الأمور وتتشابك رأى قادة الغزو ان تكون الحرب سريعة وحاسمة بحيث يتم كل شيء في خلال ثلاثة او أربعة أيام تحتل فيها مصر ، وتسقط حكومة عبد الناصر وتحل محلها حكومة تقبل كل شيء يطلب منها حتى لا يجرؤ أحد على الاعتراض. ما دامت الحكومة الجديدة قد تكونت وباركت الغزو.

ونتيجة للتطورات المتلاحقة دعا عبد الناصر إلى اجتماع مع القادة العسكريين وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة لتقييم الموقف وإعادة النظر في خطط مصر العسكرية بعد أن اتضحت نوايا العدوان. وفي هذا الاجتماع كان الجو مشحونا بالقلق والتوتر واختلاف وتضارب الآراء ففي حين تبني عبد الحكيم عامر موقف حتمية القتال ومواجهة المعتدين حتى آخر طلقة وإلى آخر رجل رأى صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة أن حجم القوى المعتدية لا قبل لمصر بمواجهته ، وأنه لا خيار أمام عبد الناصر سوى أن يذهب إلى السفير البريطاني ويسلم نفسه له ويسرعة قبل أن يتمكن الطيران المعادي من تدمير مرافق مصر الحيوية وتمزيق جيشها<sup>(١)</sup> وإحاق كارثة محققة بالبلاد. ولكن عبد الناصر الذي لم يفقد اعصابه خلال الاجتماع نجح في سحب البساط من تحت أقدام المتشائمين ، ومضى في شرح وجهة نظره موضحا أن "المستهدف هو مصر وشعبها وإذا لم يقف الشعب المصري بكافة فئاته في مواجهة المعتدين فإن مصيره سيصبح معرضا للضياع.

وئي أعقاب ذلك قرر عند الناصر سحب قوات مصر "البيعية من جناء وارتيادها إلى غرب القناة حتى لا تتعرض من الخلف لضربات الغزاة ، ونصح هدفا للضويق ، وحتى يمكن أن يشكل منها اداة ضاربة واحدة استعدادا لمواجهة هجوم بريطاني فرنسي على مصر قائما عبر البحر من سفط في اتجاه الإسكندرية أو بورسعيد لذلك صدرت الأوامر بعودة فرقتين من

(١) هيكال : مرجع سابق ص ٥٢٤.

سيناء إحداهما مدرعة والأخرى مشاة ، كما صدرت الأوامر أيضا بتوزيع السلاح على المواطنين حتى لا تصبح البلاد عزلاء عديمة المقاومة.

ولحذف همم العالم على سرعة التدخل في الموقف ، صدرت الأوامر بتعطيل الملاحة في قناة السويس<sup>(١)</sup> مما أدى إلى نقص واردات أوروبا الغربية من البترول بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يوميا ، ووضع دول العالم أمام واقع جديد ، وتسبب في خسارة فادحة لحركة التجارة العالمية. وتفايدا لتأثير الأحداث على الشعب المصري ، وعلى الرغم من فداحة للخطر ذهب عبد الناصر لتأدية صلاة الجمعة في الأول من نوفمبر بالجامع الأزهر ، وتحرك في سيارة جيب مكشوفة بين هتافات الجماهير ، ووقف على منبر الأزهر ليعلن بصوت مشحون بالانفعالات " أننا جميعا سوف نقاتل ولن نستسلم أبدا ... سأقاتل معكم ضد أي غزو وإلى آخر نقطة دم ... وسنبني بلدا وتاريخا ومستقبلا .. وسننتصر " .

وبعد أن أعلن عبد الناصر عن إنشاء جيش للتحرير الوطني وفتح باب التطوع أمام المواطنين ، هبت جموع الشعب للزود عن حياض الوطن ، وتكاثفت قوى الشعب والقوات المسلحة للدفاع عن مصر وتم تشكيل جيش التحرير الوطني من قوات الحرس الوطني واللدائنين، ووحدات المقاومة الشعبية ، وكتائب الشباب.

وعلى الرغم من تزايد شعبية عبد الناصر بين الناس الذين وجوا فيه بديلا ثوريا للتعبير عن أرائهم فقد برزت أمامه صعاب جديدة تمثلت في اجتماع عدد من رجالات الأحزاب واتفاقهم على مطالبته بالتخلي عن منصبه نظرا لأن العدوان يستهدفه أكثر مما يستهدف مصر. ولكن عبد الناصر الذي لم تكن له قناة أصدر أوامره باعتقال للذين حضروا هذا الاجتماع وهم سليمان حافظ ومحمد صلاح الدين وغيرهم ، كما أمر باعتقال عدد من السياسيين ومنهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج حتى لا يستطيع هؤلاء للتأثير في الروح للمعنوية لدى الجماهير أو بث روح الدعاية المناهضة لعبد الناصر.

وعلى أي حال فبعد أن استمرت موجات القصف الجوي على مدن مصر وقراها طوال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر بدأت قوات المظلات البريطانية الفرنسية تهبط ابتداء من اليوم الخامس من نوفمبر فوق المنطقة الشمالية من قناة السويس ، وبشبكة مع القوات المصرية

(١) عندما صدر القرار بسد قناة السويس تحركت ست من سفن الشحن المحملة بالإسمنت إلى منطقة النجيرات لمرة واحدة.

والأهالي في معارك بالأسلحة الصغيرة بينما كانت مدافع الأسطول الانجليزي الفرنسي تطلق نيران قنابلها الضخمة على مدينة بورسعيد وما حولها.

وفي فجر الخامس من نوفمبر تقدمت حاملات الجنود البريطانية والفرنسية تحت حماية مدافع الأسطول ، وبدأت موجاتها تنزل على الشاطئ وتتسلل إلى مدينة بورسعيد كي تصطدم معها قوات المقاومة الشعبية التي كانت بمثابة الوجه المشرق للشعب المصري.

وخلال ذلك كثفت مصر جهودها السياسية لكشف وفضح حقيقة العدوان ونواياه فطلبت بعقد جلسة لمجلس الأمن للنظر في وقف العدوان وأثبتت لدول العالم مدى بشاعة العدوان ضد المدنيين الأيمنين. كل ذلك أدى في كل دول العالم إلى اجتياح موجة من الغضب والسخط ضد المؤامرة ، فهوجمت المنشآت والسفارات البريطانية والفرنسية في معظم العواصم الإفريقية والآسيوية ، وتعرضت مصالح للمعتدين للخطر في العالم العربي واشتعلت نيران الغضب في كل قارات العالم ضد العدوان وإلى جانب ذلك تبني البرلمان الإنجليزي معارضة قوية لتريص بحكومة إيدن الدوائر ، وتوجه إليها للتمه ، ووصلت المظاهرات ذروتها في لندن وباريس تهتف بسقوط إيدن وجي موليه كما وقتت الحكومة السوفيتية موقفا حازما ضد العدوان . وخلال ذلك كان منبر الأمم المتحدة يشهد أعنف المناقشات.

وخشية من استفحال الأمر ، واتساع مسرح العمليات بتدخل أطراف أخرى في النزاع وقتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معا أثناء التصويت ضد المعتدين حتى تم الاتفاق على مشروع القرار الكندي الذي يقضي بوقف العمليات الحربية ، وإنشاء قوات طوارئ دولية لإعادة الأمور إلى نصابها ، ومراقبة عملية انسحاب قوات العدوان ثم للمرابطة على خطوط الهدنة لمنع تجدد الاشتباكات بين مصر وإسرائيل.

ومع أن قرار مجلس الأمن<sup>(1)</sup> نص على انسحاب المعتدين في مدة لا تزيد عن الشهر فقد تجاهلت القوات المعتنية الأمر وأخذت في توسيع احتلالها وتثبيت أقدامها فركز الفرنسيون وجودهم في بورفؤاد ، والإنجليز في بورسعيد ، وأعلن القائد البريطاني أن انسحاب قواته في هذه الفترة القصيرة لا يتفق مع الكرامة العسكرية ، وأنه لا بد من قيام قواته بتطهير القناة.

ونتيجة لذلك طلبت الحكومة السوفيتية من الولايات المتحدة القيام معا بإخراج المعتدين من مصر بالقوة ولما لم تستجب الولايات المتحدة لهذا الطلب بعث الرئيس السوفيتي بولجانين كتابا إلى رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل يدين العدوان ويطلب بتنفيذ قرارات الأمم

(1) صدر القرار في السابع من نوفمبر ١٩٥٦.

المتحدة بوقف القتال وسحب المعتدين فوراً حتى لا تتحول الأمور إلى حرب عالمية ثالثة ، كما أنه أشار بكل وضوح بأن الحكومة السوفيتية مصممة على إخراج المعتدين فوراً ودون إبطاء وهدد بأن لندن وباريس ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ النووية السوفيتية. وإلى جانب ذلك أعلن الاتحاد السوفيتي عن استعدادة لإرسال متطوعين إلى مصر لإنهاء الاحتلال<sup>(١)</sup>.

وخشية من انفلات الأمور ، اتخذت الأمم المتحدة قراراً مجدداً في الرابع والعشرين من نوفمبر يقضي بإجلاء المعتدين فوراً من مصر. ونتيجة لكل ذلك وجدت الدول المعتدية نفسها واقفة ضد إرادة المجتمع الدولي وأن عليها الانسحاب فوراً ، لذلك بادرت قواتها بالانسحاب من بورسعيد ، وتم جلاء آخر فوج من القوات المعتدية في مساء الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٥٦ بعد أن قضت في احتلالها ثمانية وأربعين يوماً لم تنعم فيها بالراحة ، بل كان يؤرقها دائماً جهاد الفدائيين المصريين وهجماتهم ، وارتفع العلم المصري فوق بورسعيد وأصبح يوم الثالث والعشرين من ديسمبر يوماً تحتل فيه مصر كل عام بانتصاراتها على المعتدين. أما عن إسرائيل فإنها تحددت قرار الانسحاب معلنة أنها لن تتسحب إلا إذا أخذت ضمانات لحرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة ، عدم استخدام غزة كقاعدة ضدها ، وقد رفضت مصر أي شرط للانسحاب ، وتخذلت الحكومة الأمريكية في الأمر فضغطت على إسرائيل للانسحاب ، وضغطت على مصر لتبقى قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ حتى لا تتاح للقوات المصرية مستقبلاً فرصة إغلاق خليج العقبة ، ومنع الملاحة فيه وأخذت إسرائيل في الانسحاب بعد تدمير وتخريب كل ما يصل إليها من منشآت سيناء. وهكذا انتهى العدوان الثلاثي بالفضل الذريع ، وتحررت مصر من شبهة التحالف مع الغرب ، وبدأت في تطهير القناة حتى أعيد افتتاحها في التاسع والعشرين من مارس ١٩٥٧.

### **نتائج العدوان الثلاثي على مصر وزعامة عبد الناصر :**

وضعت حرب السويس للعالم بأسره أمام مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ، وازدادت حدة المنافسة بين المعسكرين الغربي والشرقي وظهرت مصر كدولة لها ثقلها الكبير في المنطقة العربية وفيما يلي نعرض لأهم النتائج :

(١) سكرات محمود رياض · بحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط.

## أ - من الناحية السياسية :

- ١ - كان تأميم شركة قناة السويس بمثابة انقلاب تاريخي عالمي ونقطة تحول كبرى في تاريخ التحرر العملي للشعوب ، حيث انهيار مركز إنجلترا وفرنسا في الشرق الأوسط ، وتزايدت عوامل السخط ضدتهما في العالم العربي ، واستطاعت مصر إنهاء كافة التزاماتها مع بريطانيا طبقا لاتفاقية الجلاء التي أبرمت في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤ ، كما استطاع عبد الناصر أن يعلم شعوب العالم الثالث كيف تكون شجاعة الثورة.
- ٢ - ازدياد ثقة الشعب المصري بقادته ، والتكاتف الكامل بين قوى الشعب وإصراره على مواجهة شتى المواقف الصعبة ، لدرجة أن الجماهير كانت تقفم قطاره الذي تحرك به من الإسكندرية إلى القاهرة للصعود إليه وتحيته.
- ٣ - ظهور القومية العربية كعامل مؤثر في صنع الأحداث ، وإثبات قدرة الأمة العربية على مواجهة التحديات ، إذا توفرت لها استراتيجية موحدة وسياسة عامة.
- ٤ - هيا النصر السياسي في جولة السويس ١٩٥٦ الدور القيادي لمصر لقيادة حركة التحرر في إفريقيا ، والوقوف مع القوى الثورية ضد الاستعمار في كل بلد وأي مكان الأمر الذي أدى إلى انهماك القدرات المصرية في معارك مستمرة ضد الاستعمار.
- ٥ - بروز جمال عبد الناصر كشخصية دولية لها تأثيرها على مسرح الأحداث وازدياد مركزه داخل مصر وخارجها وارتفاع شعبيته إلى مستوى لم يحصل عليه زعيم عربي في العصر الحديث لدرجة أن اسمه أصبح يتردد في الأفاق العالمية كرمز للوطنية المصرية والقومية العربية ، وحركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية.
- ٦ - كشف حقيقة أطماع إسرائيل التوسعية أمام العالم العربي.

## ب - من الناحية الاقتصادية :

- ١ - تحرر الاقتصاد القومي المصري بتمصير الشركات والمؤسسات الأجنبية.
- ٢ - ازدياد رصيد مصر من العملات الصعبة بتحصيل رسوم المرور بالقتال.
- ٣ - فتح أسواق تجارية جديدة مع دول الكتلة الشرقية وآسيا.
- ٤ - إنشاء إسرائيل خط أنابيب من إيلات إلى جنوب حيفا.
- ٥ - ضياع أرباح ضخمة من عائدات الأسهم التي تمتلكها الحكومتين البريطانية والفرنسية.

٦ - اهتمام مصر بمرافقتها العامة والبدء في بناء السد للعالي<sup>(١)</sup> الذي كان سيتم تمويله بقرض من البنك الدولي لكن الولايات المتحدة اعترضت على ذلك.

### ج - من الناحية العسكرية :

١ - فشل قوات العدوان في احتلال مصر ، وزعزعة حكم عبد الناصر ، وتحطيم الجيش المصري ، والاستيلاء على قناة السويس.

٢ - استمرار مصر في استكمال تسليحها من دول الكتلة الشرقية والتوسع في تعميم التدريب العسكري خصوصا وأن انتصارها في المعركة كان سياسيا وليس عسكريا.

٣ - تسابق دول الغرب على التسلح الذري والصاروخي بعد الإنذار السوفيتي ، واتجاه بريطانيا لتخفيض قواتها في منطقة الشرق الأوسط.

وفي النهاية يمكن القول أن العدوان الثلاثي على مصر انتهى بلا مكسب سياسي أو عسكري لأطراف العدوان بل حقق لمصر مبادئها وأعاد لها كافة حقوقها ، وعصفت بأيدين وجي موليه وغيرهما من قادة العدوان.

حقيقة لقد انتصرت مصر سياسيا ، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن إسرائيل أيضا حققت مكسبا هاما بالنسبة لها وهو حقها في المرور بخليج العقبة.

### سابعاً: الوحدة المصرية السورية ونشأة الجمهورية العربية المتحدة :

مصر وسورية من الأقطار العربية التي جمعت بينهما عوامل مشتركة وثيقة الارتباط منها التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والتي كانت تحتم ضرورة إيجاد صيغة عمل مشترك ، وإستراتيجية تعاون بين البلدين.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتمسك مصر بالنضال ضد الاستعمار ودعوتهما إلى التمسك بالقومية العربية ازدادت عوامل التقارب بين البلدين ، واتفقا على التصدي لحلف بغداد ، وكافة الأحلاف العسكرية التي تؤدي إلى ربط البلدان العربية بذلك ، كما اتفقا على تكوين قيادة عسكرية مشتركة وإقامة تنظيم دفاعي بينهما ونتيجة لذلك عقد اتفاق عسكري بين الدولتين في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٥٥ وبمقتضاه تقرر أن أي اعتداء على إحداهما يعد موجهاً ضدهما معا ، ولتحقيق ذلك اتفقت مصر وسوريا على إنشاء مجلس أعلى ، ومجلس

(١) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ص ٢٨١.

للحرب ، وقيادة مشتركة وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات وتأكدت بتوقيع اتفاقية التضامن العربي في التاسع عشر من يناير ١٩٥٦ .

وبعد قيام الرئيس عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس وما تلاه من عدوان ثلاثي غادر على مصر تأكدت أواصر الوحدة والمصير المشترك بين البلدين فوقفت سورية بجانب مصر تشد من أزرها وتتاصررها بشتى السبل والإمكانيات فوضعت موانئها ومطاراتها تحت تصرف القيادة المصرية ، كما قام العمال السوريون بنسف أنابيب البترول التي تمر عبر بلادهم وتعمل لحساب الدول المعتدية والتي تسير في فلكها .

ونتيجة للتعاون المشترك بين البلدين خلال العدوان الثلاثي ومرورا بالحصار الاقتصادي على مصر ثم نهاية بمشروع إيزنهاور في عام ١٩٥٧ تعرضت سورية لضغوط قوية هددت أمنها وسلامتها ، فحشدت تركيا قواتها على حدود سورية ، ودبرت حكومة نوري السعيد في العراق وحكومة كميل شمعون في لبنان المؤامرات ضد سورية بهدف زعزعة الحكم الوطني وإبعادها عن التيارات التحررية ومن هذا المنطلق شعرت سورية ومصر بالحاجة الماسة لتوطيد كافة أواصر التعاون بينهما لمواجهة المد الاستعماري والصهيوني الذي يسعى إلى السيطرة على مقدرات الأمة العربية ونتيجة لذلك استمرت المحادثات بين الطرفين فقام وفد مصري بزيارة دمشق والاشتراك في مباحثات مع الحكومة السورية لوضع أسس الوحدة الاقتصادية بين البلدين، كما توصلت لجنة الشؤون المصرية في مجلس الأمة المصري ، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري إلى قرار بشأن قيام الوحدة بين البلدين تحقيقا لإرادة الأمة العربية. وإلى جانب ذلك اجتمع مجلس القيادة في الجيش السوري وتبنى الضباط الوندويين والبعثيون طلب الوحدة، وعلى الطريق لتحقيق الوحدة بعث الرئيس السوري شكري القوتلي برسالة إلى الرئيس عبد الناصر يطلب فيها باسم الشعب السوري الإسراع في تنفيذ الوحدة الاندماجية بين الشعبين المصري والسوري ، كما قرر مجلس الوزراء السوري إيفاد صلاح الدين البيطار على رأس وفد إلى القاهرة لإجراء المباحثات مع الحكومة المصرية حول تحقيق الوحدة.

وقد استقبل الرئيس عبد الناصر هذا الوفد واستمرت المباحثات والمراسلات بين القاهرة ودمشق حول ذلك الموضوع كما حضر الرئيس القوتلي إلى القاهرة لبحث كافة التفاصيل الخاصة بموضوع الوحدة. ومع أن عبد الناصر كان يرى عدم الإسراع في قيام وحدة اندماجية بين البلدين ، فإنه وافق في نهاية الأمر على قيام الوحدة متخليا بذلك عن كل الدراسات التي أشارت إلى التريث في الأمر وإن كان قد وضع شروطا لقيام الوحدة أهمها :

١ - حل الأحزاب السياسية القائمة في سورية أسوة بالأوضاع القائمة في مصر .

٢ - ابتعاد ضباط الجيش عن الاشتغال بالسياسة أو ممارستها .

وفي الثامن والعشرين من يناير ١٩٥٨ أعلن الرئيس القوتلي في دمشق " أنه ليسعدني أن أحقق رسالة العرب القومية فأسلم الأمانة الغالية يدا بيد إلى الرئيس جمال عبد الناصر الشاب الممثلة عروبة وحماسة وإخلاصا للأمة العربية .

وفي الحادي والعشرين من يناير ١٩٥٨ اجتمع مجلس الوزراء المصري والسوري في القاهرة لإتمام موضوع الوحدة ، وفي الأول من فبراير ١٩٥٨ أعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وفي الثاني والعشرين من فبراير وافق مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري على قيام الجمهورية العربية المتحدة كدولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تتكون من إقليمين هما سورية ومصر على أن يكون لها علم واحد، ويتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الجمهورية يعاونه وزراء يكونون مسئولين أمامه كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد يطلق عليه مجلس الأمة وأن تكون القاهرة هي العاصمة .

وبعد أن تم الاستفتاء على الوحدة ألقى الرئيس شكري القوتلي بيانا أعلن فيه ترشيح جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، وصدق مجلس النواب السوري على ذلك بالإجماع .

ولقد كان لخبر إعلان الوحدة وقيام الجمهورية العربية المتحدة صدى كبير في الأوساط العربية والعالمية بين مؤيد ومعارض ففي حين ابتهجت شعوب الأمة العربية بهذا الإعلان واعتبرته الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة انزعجت العناصر الرجعية داخل العالم العربي من هذه الخطوة واعتبرتها بداية القضاء على نفوذها وامتيازاتها واستعانت بالدول الاستعمارية من أجل القضاء على هذه الدولة الناشئة ، وإلى جانب ذلك رأت إسرائيل في قيام هذه الوحدة عائقا قويا أمام أهدافها التوسعية .

وعلى كل حال فقد كان قيام الجمهورية العربية المتحدة بداية لتكوين كيان اقتصادي وسياسي وعسكري قوي زاد من شعور العرب بعزتهم وكرامتهم ونجح في إحكام طوق الحصار حول إسرائيل .

ونتيجة للحماس العربي المتزايد الذي صاحب قيام الوحدة تقدمت اليمن تطلب الانضمام إلى الوحدة الجديدة في أمور التمثيل السياسي والدفاع والصحة والتعليم وتم توقيع ميثاق الاتحاد

بين نصرتين في الثامن من مارس ١٩٥٨ على أساس قيام اتحاد كونفدرالي وعلى أساس أن تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنوية بالتناوب بين الدول الأعضاء.

**والجدير بالذكر أن الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية لم تعمّر طويلا للأسباب**

**الآتية:**

١ - تربص الاستعمار والصهيونية بهذه الدولة الناشئة ومحاولتهما الإيقاع بها.

٢ - أن هذه الدولة كانت تفتقد إلى الوحدة الجغرافية فمصر وسورية لا يربط بينهما حدود برية مباشرة مما دعم عوامل الانفصال وجعل الاتصال بينهما غير كامل.

٣ - الاستعجال في تحقيق خطوات الوحدة ، قد أوقعها في العديد من الثغرات والأخطاء.

ونتيجة لذلك وقع الانفصال في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١.

**ثامنا: حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ :**

قبل يونيو ١٩٦٧ كان العرب لا يعرفون إسرائيل بالقدر الذي كانت تعرفهم به مما أدى إلى نجاح الصهاينة في تحقيق انتصار على العرب أكبر مما كان منتظرا وجعل الأمة العربية تصاب بهزيمة فادحة أكبر من كل التوقعات.

حقيقة لقد كانت الفجوة واسعة بين الجيوش العربية التي كان قادتها يتخونون من وظائفهم طريقا للحياة السياسية والجيش الإسرائيلي الذي كان يطبق مبادئ الحرب الحديثة وحقيقة كانت الخلاقات على أشدها بين القادة العرب كما أن توقيت ما حدث كان غير موات للدخول في مغامرة غير مأمونة العواقب سواء على الجوانب العسكرية أو السياسية خصوصا وأن القوات المصرية كانت في معظمها مشغولة في حرب اليمن التي استنزفت معظم قدراتها ، وأن المواقف المتناقضة بين القيادتين المصرية والأمريكية كانت واضحة ومع ذلك فإن ما حدث كان مفاجأة مذهلة للإنسان العربي الذي تم شحنه بالشعارات المثيرة والزائفة ثم وجد نفسه فجأة أمام أفدح هزيمة عسكرية حطمت آماله والتهمت رجاله ومعداته.

وطبقا لسيناريو الأحداث نذكر أن مصر طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك هبت لمساندة سورية ضد الحشود الإسرائيلية على حدودها وفي مواجهة الصيحات التي كانت تنهدها بالغزو على لسان ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل وبعض قادته العسكريين فاعلنت حالة الاستعداد للقوى للقتال في السادس عشر من مايو ١٩٦٧ وبدأت القوات المصرية تتجمع في سيناء استعدادا لخوض المعركة ضد إسرائيل إذا تعرضت سورية لأي عدوان ، كما كانت القيادة

السياسية في مصر الفريق الأول محمد فوري رئيس أركان حرب القوات المسلحة - في ذلك الوقت - بإرسال خطاب إلى الجنرال الهندي ( ريكي ) قائد قوات الطوارئ الدولية - التي كانت موجودة في سيناء لتكون فاصلا بين مصر وإسرائيل منذ خروج القوات الإسرائيلية من سيناء بعد عدوان ١٩٥٦ - بسحب هذه القوات وإنهاء وجودها على الأراضي المصرية. وبعد اتصالات تمت بين مصر والمستر يونانت السكرتير العام للأمم المتحدة أجيبت مصر إلى طلبها وبدأ الجنرال ( ريكي ) في سحب قواته ، وتسلمت القوات المصرية مواقعها في منطقة شرم الشيخ المطلّة على خليج العقبة وغيرها من المناطق.

ولم يتوقف بصعيد الموقف عند هذا الحد بل أعلنت الحكومة المصرية في الثالث والعشرين من مايو إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ، وحظر مرور البضائع الاستراتيجية إلى إسرائيل ولو كانت على بواخر غير إسرائيلية ، ومنع ناقلات البترول المتجهة إلى ميناء إيلات على اختلاف جنسياتها ، وصدرت التعليمات المفصلة إلى كل السفن والبواخر القادمة إلى خليج العقبة باتباع القواعد التي تقرها السلطات المصرية حفاظا على سلامتها خاصة وأن بعض المواقع داخل مياه مصر الإقليمية قد وضعت فيها ألغام بحرية. ونتيجة لذلك تحول الصراع مع إسرائيل من قضية تهديد لسوريا وحشد القوات المصرية في سيناء إلى قضية إغلاق أحد الممرات البحرية في وجه الملاحة الإسرائيلية ، واتخذ هذا اللبأ مكان الصدارة في صحف العالم مقترنا بحملة إعلامية مضادة ضد مصر وهيا لإسرائيل الأسباب والمبررات التي استندت إليها في اتخاذ قرار الحرب فقد اتهم رئيس وزرائها ليفي أشكول مصر بخرق القانون الدولي ، وأوضح أن إسرائيل لا تستطيع قبول هذا القرار ، وأنها سوف تحارب دفاعا عن كيانها وبالفعل تشكلت وزارة حرب في إسرائيل عين فيها " موسى ديان " وزيرا للدفاع ، كما أعلنت التعبئة العامة في إسرائيل وتم استدعاء المتطوعين لليهود نبي " إيلياي " لمتحدة وأوروبا للمشاركة في التعبئة.

وتد رست مصر على ذلك أنها على استعداد للحرب ومواجهة إسرائيل ، وأنها سوف تضرب بكل قوة أي حركة عدوانية في أي اتجاه ، وفي أي ميدان ، كما بدأت أجهزة الإعلام المصرية تنق طبول الحرب وتواصل إلهاب مشاعر الجماهير معلنة أن مصر ستتمر إسرائيل لو بدأ - بالعدوان.

وفي محاولة للحد من تدهور الموقف وحتى لا تصبح الحرب أمرا لا مفر منه قام سكرتير عام الأمم المتحدة بزيارة لمصر في الرابع والعشرين من مايو وقابل الرئيس عبد

الناصر كما قابل محمود رياض وزير الخارجية بقصد البحث عن طريق للسلام ، ولكنه لم يوفق في مساعيه.

وفي الثاني من يونيو عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعا بمكتب المشير عامر بالقيادة العليا للقوات المسلحة بمدينة نصر حضره كبار قادة القوات المسلحة وبعض السياسيين وخلال ذلك تم استعراض الموقف السياسي والعسكري وتوقع عبد الناصر قيام الحرب مع إسرائيل بنسبة مائة في المائة وأوضح أن إسرائيل ستبدأ بالهجوم خلال يومين أو ثلاثة أي في الرابع أو الخامس من يونيو ، وانها ستبدأ هجومها بضربة جوية مفاجئة بهدف شل قدرات قوات الطيران المصري ودفاعات مصر الجوية ، وأوضح أنه لاعتبارات سياسية يتحتم على مصر أن تتسرك المبادأة للعدو ، وتستعد لتلقي الضربة الجوية ، واتخاذ ما يلزم لتقليل خسائرها حتى يمكن بعد ذلك توجيه ضربة جوية رادعة لإسرائيل. وعلى الرغم من ذلك لم يأخذ القادة العسكريون توقعات عبد الناصر مأخذ الجد وفي ضربة مباغتة قامت القوات الجوية الإسرائيلية بغارات مكثفة على المطارات المصرية في الخامس من يونيو ١٩٦٧ نجحت خلالها في تدمير معظم الطائرات المصرية وهي جاثمة على الأرض ، وفي أعقاب ذلك أصيبت جبهة القتال في سيناء بانهيار شامل ، ودبت حالة من الفوضى للعارمة بين القوات نتيجة لصدور أوامر من المشير عبد الحكيم عامر في السادس من يونيو ١٩٦٧ بالانسحاب دون وضع خطة تكتيكية منظمة له فانسحب الجيش المصري من سيناء انسحابا باهظ الثمن فظيعا في منظره ونتائجه وأثاره فقد كان عبارة عن مجزرة بشرية رهيبة خاصة وأن الأمر بالانسحاب السريع لجيش كبير انتشر في الصحراء ، واتخذ مواقعه بمعداته الثقيلة تحت وابل من نيران العدو يعد بمثابة قرار أھوج غير مدروس مما أدى إلى تحول الجيش للنظامي إلى شرائح مبعثرة لا هدف لها سوى النجاة بأنفسها دون أية محاولة للصدوم أمام العدو ، تاركة أسلحتها ومعداتها غنيمة للقوات الإسرائيلية دون إطلاق طلقة واحدة وإلى سيطرة العدو على قطاع غزة والزحف على سيناء والوصول إلى الضفة الشرقية من قناة السويس.

وعلى جانب الجبهات العربية تمكنت القوات الإسرائيلية من الاستيلاء على هضبة الجولان السورية ، والسيطرة على مدينة القدس للعربية والضفة الغربية لنهر الأردن ونتيجة لإلحاح مصر ، ومحاولات مستميتة من الدول الصديقة للعرب تم دعوة مجلس الأمن لعقد دورة استثنائية عاجلة بحث خلالها الموقف وصدر القرار رقم ٢٣٤ في السابع من يونيو الذي يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار.

وفي أعقاب ذلك ووسط شماتة الاعداء ودهول الأصدقاء لما حدث سعى مجلس الأمن لإيجاد حل جذري للمشكلة. وبعد مشاورات ومداومات وخلافات بين أعضاء المجلس تمكن المجلس في نهاية الأمر من إصداره قراره رقم ٢٤٢ في الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧ والذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت وإنهاء حالة الحرب بين دول المنطقة واحترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة ، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، كما نص القرار على ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية وتسوية مشكلة اللاجئين وأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص له للذهاب إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف الوصول إلى اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية عملية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ التي تضمنها القرار<sup>(١)</sup> ولتحقيق ذلك تم تعيين الدكتور جونار يارنج سفير السويد في موسكو ممثلاً خاصاً للسكرتير العام للقيام بالاتصالات المناسبة في محاولة لتسوية المشكلة غير أن جهوده لم تكفل بالنجاح وتوقفت مهمته نتيجة لرفض إسرائيل التمسك بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها وإعلانها عن رغبتها في الاحتفاظ ببعض الأراضي تحت دعوى الحدود الآمنة لها.

والسؤال المطروح لماذا تصر إسرائيل على عدم تطبيق القرار ، وتجد بعض الأذان الصاغية في المجتمع الدولي تساندها ؟

الواقع أن القرار ٢٤٢ حمل بين طياته بعض عناصر الإبهام واختلفت فيه الآراء مما جعل إسرائيل تستغل ذلك إلى أبعد الحدود فإسرائيل ترى أن القرار ربط تعليق الانسحاب من الأراضي العربية بتحقيق ما يكفل لها حدوداً آمنة خلافاً لوضعية الأراضي العربية التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧ ، وأن القرار يطالبها بالانسحاب من أرض عربية وليس كل الأراضي المحتلة مستتدة في ذلك إلى النص الإنجليزي للقرار الذي يقول :

With drawal of Israeli armed Forces From territories occupied in the recent Conflict.

وترجمته انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي احتلت في القتال الأخير. في حين تصر الأطراف العربية على أن القرار يعني استرداد كل الأراضي التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧.

(١) إبراهيم العناني : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي ص ١١.

وعن موقف المجتمع الدولي من القرار فإنه يربط استرداد الأراضي العربية بإقامة سلام دائم مع إسرائيل يكفل وجودها ، أما ما يتردد حول هل ينبغي إعادة كل أو بعض الأراضي المحتلة ففي تصورنا أن اغتصاب أراضي الغير بالقوة يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، كما يتنافى مع الأعراف الدولية ويكفي لحدض هذا الادعاء أن نذكر ما ورد في مقدمة القرار من أن مجلس الأمن يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق الحرب ، كما أن نصوص اللغات غير الإنجليزية التي حرر بها القرار تؤكد أن الانسحاب يشمل جميع الأراضي. وهكذا تسببت حرب يونيو ١٩٦٧ في مهانة للأمة العربية لا تزال تتجرع من كأسها ، وتحصد ما جنته أيدي قادتها الذين لم يقدرُوا عواقب تسرعهم وانفعالاتهم وخطتهم غير المدروسة وحتى تكون الاستفادة مما حدث نبراسا للأجيال الحاضرة لذلك يمكننا أن نرجع أسباب الهزيمة فيما يلي :

١ - أن الأمة العربية خاضت المعركة من خلال ولع الصراعات والتجزئة التي كانت تفرق بين قادتها وتبدد قواها وتهدد طاقاتها فلم تكن هناك جبهة عربية موحدة ، ولم تستغل إمكانات العرب العسكرية جميعها فكانت معظم القوات المصرية منهكة للقوى في حرب اليمن ولم تكن هناك خطة عسكرية متكاملة قابلة للتنفيذ على مستوى العالم العربي بحيث تستغل الإمكانيات العربية سواء أكانت عسكرية أو إعلامية أو جغرافية أو اقتصادية بطريقة سليمة.

٢ - أن العرب كانوا يواجهون عدوا يعرف عنهم أكثر مما يعرفونه عنه ، وأنه تلقى إمدادات عسكرية وتكنولوجية تفوق قدراتهم وأن هذا العدو تصرف فيما حصل عليه من إمكانيات ببراعة ومقدرة فائقة ، وإلى جانب ذلك فإن هذا العدو اختار أن يفاجئنا بالتحدي في ظروف غير مواتية للأمة العربية من الناحيتين السياسية والعسكرية واستطاع استتراج قادتنا إلى مصيدة يونيو وأن يحشد كل الأوراق بين يديه لينزل بنا ضربة عسكرية قاسية ، وليفرض على قواتنا خوض معركة غير متكافئة.

ونتيجة لما حدث ، وعلى الرغم من محاولات الجانب المنتصر إملاء شروطه وبعث روح القنوط واليأس في الجانب العربي ، وبالرغم من مشاعر الألم التي لتنابت للشعب المصري، والفترة حالكة السواد التي عاشتها مصر في أعقاب الحرب فقد فشلت كل محاولات الإحباط في التسرب إلى نفوس المصريين ، فرفض الإنسان المصري الهزيمة وأصر على انصمود والنضال من أجل استرداد الحق المسلوب ، وإعادة الكرامة التي أهدرت ، وكانت

مشاعر الألم التي انتابته بمثابة اللورد الذي دفعه للعمل من أجل محو العار الذي لحق بالأمة فدخل إلى القوات المسلحة ما يزيد عن مليوني شاب دربوا على السلاح وتعرضوا لتجارب الحياة القاسية في الصحراء وصهرتهم التدريبات الشاقة واتقن أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة مما مهد لقيام حرب أكتوبر ١٩٧٣.

## تاسعا: حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

كان أول درس من دروس هزيمة حرب ١٩٦٧ هو ضرورة تجنب المفاجأة والتصرف على العدو بشكل واضح ، والإصرار على الصمود والنضال لاسترداد الحق بالقوة فما أن انتهت المعركة حتى راحت الدول العربية تكثف جهودها السياسية والدبلوماسية واسعة النطاق لسنرض الهزيمة وإيجاد تسوية مقبولة للنزاع وفي نفس الوقت بدأت دول المواجهة مع إسرائيل تعيد بناء قواتها المسلحة بكل بمرار وتجديد شجرت. حماية بذاء القوات المسلحة بكفاءة هائلة انتظارا ليوم الحسم وبمفهوم جديد يتناسب مع المهام المنتظرة ونتيجة للثغرات الإسرائيلية ورغبته في فرض الأمر الواقع بكل ما يحمله من إجحاف تحطمت شتى جهود التسوية السلمية فشلت جهود جونار يارنج في إيجاد حل سلمي للأزمة ، كما لم يستطع مشروع السلام الذي قدمه الاتحاد السوفيتي في يناير ١٩٦٩ إقناع إسرائيل بتسوية النزاع بالطرق السلمية. ونتيجة لإصرار العدو على فرض شروطه على العرب في إطار مفاوضات مباشرة معهم رأته مصر تحريك جهود الموقف بشن حرب استنزاف مع إسرائيل فيما بين سبتمبر ١٩٦٨ ويوليو ١٩٧٠ ، وقد استطاعت القوات المصرية أن تشن هذه الحرب عبر قناة السويس بنجاح فوجهت ضربات مستمرة في أماكن متفرقة على خط المواجهة لدرجة ارتفعت فيها خسائر إسرائيل من الأفراد والمعدات بشكل ملحوظ ، كما صدقت القيادة السياسية على البدء في الخطة المعروفة لدى العسكريين جرائنت رقم (١) وهي الخطة التي تم رسمها لعبور القوات المصرية للقناة على خمسة محاور (١) وفي مواجهة هذا الموقف بدأ العدو في تركيز نشاطه الجوي على تعمق حتى مشارف القاهرة بهدف تحطيم الجبهة الداخلية.

ونتيجة لتصاعد الموقف تقدم المستر روجرز وزير الخارجية الأمريكي بمبادرة في الخامس من يونيو ١٩٧٠ بهدف إيقاف حرب الاستنزاف والبحث عن حلول جديدة للسلام فنصت المبادرة على نقطتين هما الإسحاب ووقف إطلاق النار لمدة تسعين يوما يجري فيها وسيط الأمم

(١) محمد حسين هيكل . حرب العصب ص ٨٤

المتحدة المفاوضات بين الأطراف المعنية من أجل تسوية المشكلة ، وعلى الرغم من قبول عبد الناصر المبادرة ، فإن جهود روجرز تحطمت أمام الضغوط الإسرائيلية ، وبدأت حالة اللاسلم واللاحرب تسود المنطقة.

وبعد وفاة عبد الناصر وتولي أنور السادات رئاسة الجمهورية بدأ التفكير في تحريك القضية سلمياً بمبادرة تقوم بها مصر فأعلن الرئيس السادات في الرابع من فبراير ١٩٧١ أنه على استعداد لفتح قناة السويس للملاحة العالمية مقابل انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولى من الانسحاب الكامل تبدأ مصر خلالها في تطهير القناة وإعادتها للملاحة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ترحيب العالم بهذه الفكرة فقد رفضتها إسرائيل وأعلنت تمسكها بالأراضي المحتلة ، ورغبتها في أن يكون الاتفاق على إعادة فتح قناة السويس منفصلاً عن موضوع الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي حين استمرت مصر في جهودها لتحقيق سلام عادل في المنطقة عن طريق مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته عازمت إسرائيل على فرض سياسة الأمر الواقع والتلويح باليد العليا وذراع الردع الطويلة مما جعل القيادة المصرية تتيقن صحة المبدأ القائل " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة " وان جمود الموقف لا يكسره إلا استخدام السلاح لتحرير الأراضي وتحقيق السلام المنشود. ومن أجل ذلك أعدت مصر خططها المنشودة للحرب فاستمرت القوات المسلحة المصرية في تدريباتها الشاقة العنيفة في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد خاصة وأن إسرائيل كانت تمارس كافة ضغوط الإرهاب النفسي ضدها وتحاول التشكيك في قدرات مصر وإمكاناتها لدفعها إلى التخلي عن واجبها الوطني ، وإلى جانب ذلك كانت القوات الإسرائيلية لا تزال تتمتع بميزة التفوق الجوي وتترود بأحدث أسلحة الحرب الإلكترونية يضاف إلى ذلك أن وجود خط بارليف والساتر الترابي كان يشير إلى صعوبة مهمة المقاتل المصري.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد اقتنع أفراد القوات المسلحة المصرية بأن القتال ضرورة حتمية لاسترداد الحقوق المغتصبة واسترجاع الأرض المحتلة ، ومحو عار الهزيمة وأن ذلك لا يتأتى إلا بالتركيز على واقعية التدريب ، واستيعاب السلاح ورفع قدرة المقاتلين للسيطرة الكاملة عليه وإلى جانب ذلك بدأت القيادة المصرية في إعداد الجبهة الداخلية لتقبل التضحيات ، وحماية الخطوط الخلفية للقوات المسلحة وحتى يمكن تهيئة الرأي العام العالمي التي تآثرت رؤيته للصراع بحرب يونيو ١٩٦٧ قامت القيادة السياسية بتكثيف جهودها خصوصاً بعد أن تآثرت

(١) أنور السادات : البحث عن الذات ص ٢٢٢.

القضية بتطور علاقات التفاهم بين القوى العظمى بعد زيارة الرئيس الأمريكي بيكسون للصين والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٢ وما أسفر عنهما من رغبة في استرخاء عسكري في منطقة الشرق الأوسط والتهوين من شأن العرب ، ووضع قضاياهم على الرف<sup>(١)</sup>.

ويعد أن تكاملت صورة الموقف ، وبذلت كافة الجهود السياسية والعسكرية بدلت القيادة المصرية بالاشتراك مع القيادة السورية في إعداد خطط الهجوم لتحرير الأرض في إطار من السرية المطلقة ، وقد صاحب ذلك العمل خداع استراتيجي وتعبوي شاركت فيه كافة الجهات صاحبة الاختصاص وفي أعقاب ذلك تم دراسة عملية اختيار التوقيت المناسب لتحديد ساعة الصفر بالنسبة للجبهتين المصرية والسورية معا وفي اجتماع تم بالإسكندرية في أغسطس ١٩٧٣ اختير " يوم كيبور " أي يوم الغفران وكان يوافق السادس من أكتوبر موعدا لعبور القناة وتحرير الأرض العربية. ويرجع اختيار هذا اليوم بالذات إلى أنه اليوم الذي تصاب فيه الحياة في إسرائيل بشال تام ، كما أنه في نفس الوقت يوافق العاشر من رمضان ذلك الشهر صاحب التأثير المعنوي القوي على المسلمين. فضلا عما يمكن تحقيقه من مفاجأة حيث يصوم فيه المسلمون ولا يتوقع العدو فيه قيام القوات المصرية بالهجوم عليه وزيادة في خداع العدو حتى تكتمل المفاجأة اختير قلب النهار وفي وضحه بداية العبور وليس كما هو متبع في الحروب أول ضوء من الشروق أو آخر ضوء في الغروب فتحدت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر كساعة للصفر حيث انطلقت الشرارة وبدأت غطة " بدر " حسب تعبير العسكريين وكانت المفاجأة للعدو في الجو والبر والبحر فقامت مائتا طائرة على ارتفاع منخفض جدا بالضربة الأولى على جميع مواقع ومطارات العدو المؤثرة في سيناء ، ومائة طائرة بالضربة الأولى على الجبهة السورية ، وقامت المدفعية تهدر بطلقاتها المتلاحقة على امتداد الجبهة للتمهيد للعبور ثم بدأ الهجوم الأول بنزول أطقم اقتناص الدبابات إلى الماء وصرخة الإيمان المدوية " الله أكبر " تهز الأجواء ثم أخذت باقي القوات المصرية تنزل إلى قوارب المطاط وغيرها وتعتبر إلى سيناء تحت سائر من النيران ، ولم تتحج مقاومة العدو من نقاطها الحصينة بخط بارليف في صد الهجوم بل أذهلتها المفاجأة ، وأخذت القوات المصرية تواصل اقتحامها للنقاط الحصينة للعدو بالمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية وتحررها وتقوم برفع الأعلام المصرية عليها وخلال ذلك تمكن سلاح المهندسين من بناء الجسور التي عبرت عليها الدبابات خصوصا في قطاع الجيش الثاني ، وتحركت القوات البحرية لضرب القوات البحرية الإسرائيلية على شواطئ البحرين

(١) لندو اندوز " حرب أكتوبر ١٩٧٣ اسجد الثاني ص ٣٠ - ٣١ .

المتوسط والأحمر ، وبدأت القوات المصرية في تعميق وتوسيع وضم روروس الكباري حتى تزيد عدد الجنود العابرين للقناة إلى أكثر من خمسين ألف مقاتل. وقد نجحت مظلة صواريخ الدفاع الجوي في صد هجمات العدو الجوية ، كما فشلت هجمات العدو المضادة لوقف رحف القوات المصرية<sup>(١)</sup> مما أفقد العدو المتغطرس توازنه ، وزاد من إرباكه واعد للأمة الجريحة شرفها بعد أن سيطرت القوات المصرية على الجانب الشرقي للقناة ونجحت في عبور سيناء. ويعد النقاط العدو لأنفاسه بدأ في هجومه المضاد وأسرع في طلب النجدة من يهود أوروبا والولايات المتحدة وبدأت إسرائيل تجد نفسها ولأول مرة تخوض حربا دفاعية ضد القوات المصرية على طول جبهات القتال.

وخلال ذلك ازداد تماسك الجبهة الداخلية في مصر واستمرت في العمل لزيادة الإنتاج واستعدت لتقبل التضحيات مما كان له أكبر الأثر على حفز طاقات المقاتلين ، كما كان لوحدة الصف والتأزر بين الدول العربية الذي تجلى في أروع صورة خلال المعركة أكبر الأثر في تمكن الأمة العربية من إثبات ذاتيتها أمام العالم. فقد هبت الأمة العربية للمساهمة في المعركة بجنودها وملاحها ودعمها ، كما استخدم العرب سلاح البترول بفعالية لأول مرة مما نقل القضية من الجمود إلى الحركة السريعة ، وجعل العرب يستردون قوتهم في أنفسهم ويستعيدون كبرياءهم وخلال ذلك عقد مجلس الأمن دورة طارئة في الثامن من أكتوبر لمناقشة الموقف ، وبعد مداوالت طويلة ومعقدة توصل المجلس إلى إصدار القرار رقم ٣٣٨ في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٩٧٣ والذي تضمن وقف القتال ودعوة الأطراف المعنية إلى بدء المفاوضات فوراً بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي محاولة من إسرائيل للتقليل من شأن ما حدث حاولت قواتها التسلل لاحتلال بعض المواقع المصرية غرب للقناة والاقتراب من مدينة الإسماعيلية وقد تمكنت القوات المصرية من إيقاف تقدم العدو كما تمكنت بالتعاون مع عناصر الدفاع الشعبي وقوات الشرطة والأهالي من حصر قوات العدو في قطاع ضيق ملاصق للقناة شمال البحيرات المرة وفي مناطق الأشجار والأحراش.

وإلى جانب ذلك قامت قوات العدو في الثالث والعشرين من أكتوبر بحرق اتفاقية وقف إطلاق النار ونفع جماعات صغيرة من الدبابات والمشاة الميكانيكية عبر المسالك الجبلية والمدقات وحاولت اقتحام مدينة السويس والاستيلاء عليها ، وعلى الرغم من توغل دباباتهم إلى

(١) موسى صبري : وثائق حرب أكتوبر ص ٥٤٨.

قنب لنعديّة فقد كانت المقاومة ضدها عنيفة جدا حيث تكاثف شعب السويس بكل طوائفه وطقائمه ومختلف أعمارهم مع قواته المسلحة في النضد عن حياض المدينة ببسالة منقلعة النظر ، وكبد العدو خسائر فادحة مما اضطره إلى التراجع<sup>(١)</sup> وجعل وضعه في غرب القناة بمثابة رهينة في قبضة للقوات المصرية ثم جاء اتفاق الفصل بين القوات ، وانتهت عملية النغرة التي أطلق عليها أغلب المحللين أنها لم تكن إنجازا عسكريا بقدر ما كانت صلا إعلاميا يشبه الدعاية التلفزيونية.

وفي النجاية يمكن القول أن الإنجاز للنضم الذي حققته القوات المسلحة المصرية باجتيازها أصعب مانع مائي وتحطيمها لخط بارليف لموف نظل على امتداد الأجيال القادمة موضع فخر واعتزاز وتقدير لأنها عكست وبحق إرادة وتصميم المقاتل المصري ، وأثبتت قدرته على استخدام الأسلحة الحديثة بمقدرة ومهارة هذا إلى جانب أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أثبتت فشل نظرية الأمن الإسرائيلي ، وأسطورة إسرائيل التي لا تقير وجعلت الإسرائيليين يدركون أن الحدود الأمنة قد لا تضمن بالضرورة أمنهم ، كما أظهرت للعرب أن التسسيق في المواقف بينهم يمكنهم من تحقيق أهدافهم وأن قوتهم الذاتية هي الضمان الوحيد لاسترداد حقوقهم فقد تمكنوا من قنب الموازين العالمية رأسا على عقب بتد توقفهم عن تصدير البترول ، فتفجرت مشكلة الطاقة وانقلبت أحوال سوق المال العالمية وشغل العرب مكانهم تحت الشمس.

ونتيجة لذلك نشطت فعاليات هيئة الأمم المتحدة بعد حرب أكتوبر فدعت الأطراف المعنية إلى حضور مؤتمر دولي بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وقد اختيرت مدينة جنيف السويسرية كمقر لانعقاد المؤتمر.

وخلال ذلك اعربت مصر عن استعدادها لتنفيذ كل الالتزامات المترتبة على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. هذا وقد تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل في الثامن عشر من يناير ١٩٧٤ على ذلك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية في ميناء باعتباره خطوة أولى نحو التسوية الشاملة ، ثم عادت الدولتان وأبرمتا اتفاقية فك اشتباك ثانية في أول سبتمبر ١٩٧٥ باعتباره خطوة جديدة لإقامة سلام دائم في المنطقة.

ونتيجة لاختلاف وجهات نظر بعض الأطراف العربية حول السلام وإمكانات مؤتمر جنيف على تحقيقه وانعدام الثقة المتبادلة بين أطراف الصراع في المنطقة قام الرئيس السادات بزيارة للقدس في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٧٧ بهدف تحريك مساعي السلام وإثبات رغبة مصر في تحقيقه أمام الرأي العام للعالمي. وفي غضون ذلك استمرت الجهود الدولية من أجل

(١) محسن - بري ، حرب : حرب محسن ص ٧٤ .

تنشيط عملية السلام ، وبدأت الولايات المتحدة في ممارسة صعوباتها على الطرفين لتدقيق نتائج إيجابية حتى انعقد مؤتمر " كامب ديفيد " في سبتمبر ١٩٨٧ وصدر عنه وثقتان سميت الأولى "إطار السلام في الشرق الأوسط" وسميت الثانية " إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل " مما أثار ردود فعل واسعة النطاق ، وبدأت منطقة الشرق الأوسط تدخل في منعطف جديد.